

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٥٤

الاثنين، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا/السيد ليفيتسكي	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/407)

1814596 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/407)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب بالنيابة عن المجلس، بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/407، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2018/407)، اتسمت الفترة الماضية في كوسوفو عموما بتدهور في نوعية الإجراءات ومضمون الخطاب السياسي بين بريشتينا وبلغراد. وفي آذار/مارس، يسر الاتحاد الأوروبي عقد جلسات حوار أولية ولكن هامة على المستويين التقني والسياسي. وتأثرت أجواء العمل إثر القبض على السيد ماركو دجوريتش، مدير مكتب شؤون كوسوفو في الحكومة الصربية وكبير مفاوضي بلغراد في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بعد دخوله شمال كوسوفو، بما يتعارض مع مشورة سلطات كوسوفو، لحضور جلسة في إطار الحوار الداخلي الذي يرعاه الرئيس ألكسندر فوتشيتش. وخلال عملية الاعتقال، استُخدمت القنابل الصاعقة والغاز المسيل للدموع وغير ذلك من أعمال القوة، مما أسفر عن إصابة عدة أشخاص بجروح، بمن فيهم وزير في حكومة كوسوفو واثنان من رؤساء البلديات وصحفيون وأشخاص آخرون. وتم اقتياد السيد دجوريتش عبر شارع في بريشتينا أمام أعين المارة بطريقة غير لائقة قبل طرده من كوسوفو. وتابع الكثيرون من صرب كوسوفو، المستاءون بالفعل من عدم حل قضية قتل أوليفر إيفانوفيتش في ميتروفيتسا في كانون الثاني/يناير، تلك الأحداث بتخوف.

وعقب تلك الحادثة، انخرطت شخصيات سياسية من الجانبين في تصعيد للخطاب أدى إلى مزيد من النكسات في الجهود الرامية إلى مواصلة الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأعلن تجمع صرب كوسوفو، القائمة الصربية، اعتزامه الانسحاب من الائتلاف الحاكم في بريشتينا. كما أعلن أنه سيشرع في العمل من جانب واحد على إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وحدد موعدا نهائيا لذلك في ٢٠ نيسان/أبريل، ولكنه تراجع في وقت لاحق. وأيا كانت العوامل التي أدت إلى سلسلة الإهانات المتبادلة، بدا أن نتائجها على وشك أن تؤدي إلى انهيار الحكومة في كوسوفو. ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا بعد بذل جهود مكثفة، بما في ذلك مع بعض الدعم من الأطراف الخارجية. والأهم من ذلك، إن الجهود الكبيرة التي

بذلها رئيس الوزراء راموش هاراديناي وحكومته، بما في ذلك المناقشات المطولة مع القائمة الصربية والأجزاء الأخرى المكونة للتحالف وكذلك مع المعارضة، ساعدت على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة.

لقد جرت مناقشات على مدى شهور طويلة بشأن احتمالات حدوث تحول في المواقف الجامدة أساسا لكلا الجانبين من خلال تركيز الاتحاد الأوروبي الجديد على الحوار بين بلغراد وبريشتينا وعلى المشاركة الإقليمية الأوسع نطاقا. وبالرغم من تلك التوقعات، عرقلت التواترات السياسية المتصاعدة الأخيرة إحراز تقدم في الحوار، وهو ما يتطلب إرادة سياسية كافية من كلا الجانبين لبلوغ مستوى جديد من المشاركة من أجل تعزيز العملية. ولا يوجد أي حل آخر قابل للتطبيق. ولكن ليحدث ذلك، ثمة حاجة واضحة إلى ممارسة القيادة للتصدي للتحديات، حتى وإن كان لذلك تكاليف سياسية في الأجل القصير. وتركيز بروكسل الجديد، على جميع المستويات، يتيح فرصة مفيدة للطرفين لبريشتينا وبلغراد للخروج من الأوقات العصيبة الراهنة والانتقال بالحوار إلى المرحلة التالية بإحراز تقدم حقيقي. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وضعت جدولا زمنيا طموحا للمنطقة، بما في ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي لغرب البلقان المقرر عقده في صوفيا في وقت لاحق من هذا الشهر – وهو أرفع مؤتمر قمة إقليمي منذ عام ٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماع القادم الحاسم الأهمية للمنتدى الاقتصادي لعملية برلين في تموز/يوليه، جنبا إلى جنب مع العديد من المبادرات الأخرى في هذا العام لتكثيف الانخراط مع بلدان غرب البلقان، سيساعد الجميع على تلمس طريقهم في خضم التيارات المتداخلة والاستفادة من التزام جديد.

ولئن كانت الضمانات السياسية على المستويات العليا لا تزال أساسية، فإن الالتزامات التي تُقطع في المفاوضات من غير المحتمل أن تدوم من دون بعض الزخم لبناء الثقة بين الطوائف والأفراد على المستوى الشعبي. ولتهيئة الأجواء ليسود العقل ولتكون الغلبة للحلول التوفيقية المبرمة بحسن نية، لا بد من المشاركة على جميع المستويات، والتي تظل إحدى الأولويات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنني قد حضرت توا من منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عُقد في ليوبليانا خلال الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو، والذي افتتحته بالاشتراك مع الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا. وانضم إلينا ممثلو فريق الأمم المتحدة القطري في كوسوفو والاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشارك في المنتدى أكثر من ١٠٠ من زعماء الطوائف من جميع أنحاء كوسوفو لمناقشة سبل التصدي للتحديات المشتركة الناجمة عن الريبة والنهج السياسية البالية، بعد مضي حوالي ٢٠ عاما على ذروة الصراع.

ونقطة انطلاق المنتدى كانت بسيطة: وهي عدم إعادة اختراع أو إعادة تفسير الماضي، بل تسليط الضوء على مسار أكثر إيجابية نحو المستقبل والإرشاد إليه واتباعه. وناقش أشخاص متحمسون تملؤهم الحيوية من شتى مكونات مجتمع كوسوفو آفاق بناء الثقة من خلال طائفة واسعة من الإجراءات الإيجابية والتعاون. وكانت المجالات المواضيعية الرئيسية هي مساءلة وسائط الإعلام وإمكانية الوصول إلى العدالة النزيهة والنمو الاقتصادي والحصول على الخدمات العامة والتعايش الديني وإصلاح التعليم. وعملت مجموعات تركيز متعددة من أجل تعزيز التفاهم لتجاوز الانقسامات المجتمعية. وتوفر نتائج المنتدى التي حددها المشاركون خارطة طريق للتدابير التي يتعين تنفيذها في كوسوفو. وشددت الأمينة العامة المساعدة كيتا على أن المنتدى كان محاولة استباقية لتعزيز خطة الحفاظ على السلام والمشاركة في الوقاية على الصعيد المحلي، وكذلك الربط بين

الأطر السياسية والإنمائية. وقد دعوتُ جميع القادة إلى التخطيط للمستقبل بدلا من البكاء على الماضي وإلى المضي قدما بمزيد من التعاطف والتفاهم والوضوح بغية تعزيز الثقة في مجالات العمل التي حددوها خلال المنتدى.

وفي تطور ذي أهمية للمنظور الأوروبي لكوسوفو، صدق برلمان كوسوفو على اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن ترسيم الحدود مع الجبل الأسود. وكان الاتحاد الأوروبي ينظر منذ فترة طويلة إلى تلك المسألة باعتبارها خطوة ضرورية لإدماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك رفع القيود عن تأشيرات السفر. وفي حين أن المجتمع الدولي يقدر ذلك الإنجاز، تم التأكيد على أن تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وإحراز تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة لا تزال مسائل رئيسية في الوفاء بتطلعات شعب كوسوفو في ما يتعلق بمنظوره الأوروبي.

ومن الأهمية بمكان أيضا التنويه بالموافقة على مشروع جديد لقانون كوسوفو الجنائي، يفرض عقوبات أشد على الجرائم المتصلة بالفساد واستغلال المنصب الرسمي. وتكمل تلك المبادرة الإيجابية الجهود الجارية لنزع الصبغة السياسية عن السلطة القضائية وتحسين أدائها.

نتشاطر أيضا التحليل المتعلق بالتطبيق الفعّال لحقوق الإنسان وسيادة القانون في كوسوفو على النحو الوارد مؤخرا في التقرير المرحلي السنوي للمفوضية الأوروبية. وفي هذا السياق، ما فتئت المؤسسات المعنية بسيادة القانون في كوسوفو محور تركيز الاهتمام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فيما تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالتحضير لإعادة تشكيل كبيرة، سوف تنقل المسؤولية المباشرة عن الحالات التي تتولى معالجتها حتى الآن بعثة الاتحاد الأوروبي إلى نظام المحاكم في كوسوفو.

أما فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي، فيسرني أن ألاحظ أن مجلس التنفيذ والرصد، المكلف بالإشراف على معاملة المناطق المحمية الخاصة المحيطة بالمواقع الدينية، قد استأنف عمله. وجاء هذا التطور في الوقت المناسب، إذ كانت هناك محاولات في الآونة الأخيرة ترمي إلى تقويض الأحكام الصادرة عن محاكم كوسوفو، وكذلك عن مجلس الرصد فيما يتعلق بالبناء بالقرب من دير فيسوكي ديتشاني، الواقع في غرب كوسوفو. وسيواصل المجتمع الدولي عن كثب مراقبة الإجراءات الحكومية في تلك القضية.

ما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل تحديد أولويات عملها في مجالات بناء الثقة وحقوق الإنسان وجوانب الدعم المحدود، لكنه أساسي بالنسبة لسيادة القانون والمؤسسات القضائية. إن تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن وبرنامج الشباب والسلام والأمن هام جدا في الجهود التي تبذلها البعثة. وفي ٥ آذار/مارس، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استضافت البعثة في كوسوفو اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن. وجمع هذا الحدث الذي يركز على المشاركة السياسية للمرأة، أكثر من ١٥٠ من القائدات السياسيات من المستويين المركزي والمحلي، بما في ذلك البرلمانيات؛ ومسؤولون في الحكومة؛ وممثلو المجتمع الدولي والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات النسائية؛ والناشطون من الشباب. وأقرّ اليوم العالمي المفتوح بالحاجة إلى مشاركة المرأة في المناصب القيادية بشكل كامل وفعال على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة. وشدد أيضا على أن المشاركة السياسية للمرأة أمر لا غنى عنه للعدالة الجنسانية بغية إنهاء عدم المساواة والتبعية، والترتيب الهرمي والتفاوتات المتعلقة بالسلطة السياسية. وكان هذا الحدث عنصرا محوريا في استراتيجية الإطار الجنساني التي اعتمدتها البعثة مؤخرا وجزءا من عدد من المبادرات الهامة الأخرى في جميع أنحاء كوسوفو للاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

يتسم برنامج الشباب والسلام والأمن بأهمية بالغة أيضا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن البعثة إذ تعمل عن كثب بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستستضيف في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ثاني جمعية شبابية للأمم المتحدة في كوسوفو. وسوف يجمع هذا الحدث ١٨٠ من قادة الشباب من خلفيات متنوعة جنبا إلى جنب مع مسؤولي المنظمات المدنية وقادة الأعمال التجارية.

إن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مجالات عملها المتعددة الجوانب والتي جرى تعديلها، تعمل على نحو يتماشى تماما مع المبادئ الأساسية لخطة الإصلاح التي قدمها الأمين العام غوتيريش ومع توجيهات المجلس. وترمي جهودنا إلى الحفاظ على السلام؛ وضمان أن نبقى في الطليعة من حيث رصد الحالة وتحليلها؛ وتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الدول الأعضاء في جميع كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الدوليين، استكمالاً للجهود التي تبذلها مؤسسات كوسوفو. أشكر أعضاء المجلس على دعمهم المتواصل للجهود التي نبذلها وعلى دعمهم للحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، وهو حوار يرمي إلى تطبيع العلاقات وزيادة التعاون بين بريشتينا وبلغراد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش وممثله الخاص، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على التقرير (S/2018/407) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة وعلى التزامهما بالمشاركة في بتنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

سأكون صريحا وواضحا في بياني. إن بعض أعضاء مجلس الأمن منذ حين يدعون إلى خفض تواتر فترات الإبلاغ والاجتماعات بشأن هذا الموضوع، بينما يقترح آخرون صيغة الجلسات المغلقة. وتشمل بعض الأفكار المتطرفة الأخرى التي طُرحت لإنهاء البعثة وتحويلها إلى بعثة سياسية. ونحن نتفهم بعض هذه الحجج. إن جدول أعمال مجلس الأمن مزدحم، والأزمات في سوريا واليمن لا تقارن بالحالة في كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك أدعو أعضاء المجلس إلى الاستماع إلى حججي والنظر فيها أيضا.

لقد تغيرت الحالة في كوسوفو وميتوهيا منذ عام ١٩٩٩، ولكنها بعيدة عن المثالية. ومن الواضح، استنادا إلى جميع التقارير السابقة، أن كوسوفو ليست ديمقراطية فتية ولا مجتمع متعدد الأعراق يواجه أحيانا بعض التحديات التي يتوخاها البعض. وتثير التقارير وكذلك الحالة في الميدان مسائل هامة للغاية. هل حدثت مصالحة حقيقية بين المجتمعات المحلية في كوسوفو وميتوهيا؟ وهل عوقب الجناة على جميع الجرائم؟ وهل تحظى حقوق الإنسان الأساسية لطوائف الأقليات بالاحترام في كوسوفو وميتوهيا؟ وهل سُمح للأشخاص المشردين داخليا بالعودة؟ للأسف، إن الإجابة على كل تلك الأسئلة هي ”كلا“.

سأناقش، في الوقت المناسب، التقرير المعروض علينا والأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أني أود، قبل ذلك، أن أشير إلى عدد من الحقائق الهامة التي ينبغي أن يأخذها في الاعتبار جميع الذين يدعون إلى إنهاء البعثة أو تقليص تواتر اجتماعاتنا.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتواجد في الميدان منذ ١٩ عاما وقامت بالكثير من أجل تغيير الحالة في كوسوفو وميتوهيا. لقد أنجزت الكثير من العمل، لكنه لم يكتمل بعد. وقطعت شوطا طويلا منذ عام ١٩٩٩. يحتاج

الأمر إلى الكثير من الوقت لجمع ممثلي بلغراد وبريشتينا على الطاولة نفسها والشروع في المفاوضات.

لم يكن سهلا التوصل إلى الاتفاقات الأولى، لكنها تحققت مع ذلك. وعلى الرغم من أننا واجهنا منذ البداية مشاكل كبيرة مع بريشتينا في تنفيذ الاتفاقات، ما زلنا نؤمن بأن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام طويل الأجل يمر من خلال الحوار الذي يجب أن يُستأنف. لذلك، أعتقد أن على مجلس الأمن واجبا والتزاما بالمساعدة في التوصل إلى حل من هذا القبيل، لتطبيع الحالة في كوسوفو وميتوهيا، ويجب ألاّ ننسى أنها أيضا مسألة مهمة لاستقرار المنطقة بأسرها. لقد بُذلت جهود كبيرة لتحقيق استقرار الحالة طوال السنوات الماضية، ولا يمكننا أن نتوقع تطبيع الحالة في الإقليم إلا إذا واصلنا معالجة جميع المسائل المعلقة بالوسائل السلمية.

ذلك، يجب ألا نسمح بأن تتعرض للخطر جميع الجهود التي بذلناها حتى الآن جرّاء اتخاذ إجراءات متعجلة أو غير ضرورية. ولهذا السبب أهيب بالأعضاء النظر إلى الصورة الأوسع، وتقديم الدعم للجهود التي نبذلها للتوصل معا إلى حل دائم. إن الدعوات إلى تقليص حجم البعثة وخفض ميزانيتها وتغيير ولايتها وخفض تواتر اجتماعات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع لا ترقى إلى المساهمة في تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق تلك الأهداف. إنها لن تؤدي إلاّ إلى زيادة الانقسامات القائمة بين أعضاء مجلس الأمن من جهة وبين بلغراد وبريشتينا من جهة أخرى. إننا لا نحتاج، في هذه اللحظة إلى المراوحة بشأن ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أن يولي لهذا الموضوع ثلاث ساعات كل ثلاثة أشهر، أي ١٢ ساعة في السنة. إن ما نحتاج إليه هو تنفيذ جميع الاتفاقات من دون إضافة أي شروط وإيجاد حلول لجميع المسائل عن طريق الحوار على سبيل الحصر.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات بشأن التقرير الحالي للأمين العام، والأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن تلك الأحداث تعطي دليلا دامغا على أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا لا تزال غير مستقرة وأن الوجود الدولي لا يزال ضروريا. لعل الأعضاء يتذكرون شعورنا بالصدمة في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8176) إزاء جريمة القتل الوحشية لأوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ''الحرية والديمقراطية والعدالة''، وهو أحد أبرز السياسيين الصرب في كوسوفو وميتوهيا. وقد تعهد ممثلو بريشتينا بألا يدخروا وسعا حتى يقدموا الجناة إلى العدالة. ولم يتم تقديم الجناة إلى العدالة. علاوة على ذلك، لا يُعرف أي شي تقريبا بشأن التحقيق سوى أنه لم يحرز أي تقدم، ونظرا للطابع المعقد للقضية، فقد تولى التحقيق فيها مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو.

لقد شعر الصرب في كوسوفو وميتوهيا بالوهن والقلق البالغ إزاء الأنباء عن الأحداث التي وقعت في مدينة ميتروفيتسا الشمالية في ٢٦ آذار/مارس عندما توقف الحوار الداخلي بشأن كوسوفو بفعل العمل الوحشي الذي ارتكبه أفراد وحدات الشرطة الخاصة في كوسوفو. فقد نفذوا مداهمة وحشية للمبنى، وكانوا مدججين بالسلاح، واستخدموا القوة المحضة ضد المدنيين العزل. لقد كان السلوك الخطير واللامسؤول وغير المقبول من جانب ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة واضحا للعيان. فقد أصيب في المداهمة مدير مكتب كوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا، ماركو دجوريتش، ومسؤولون آخرون في الحكومة الصربية، وكذلك وزراء الحكومة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا من الطائفة الصربية، ونواب في برلمان المقاطعة وغيرهم من المواطنين، وبلغ العدد الكلي للجرحى ٣٦ شخصا. وأُدخل مواطن صربي يشغل منصب وزير في حكومة المقاطعة إلى المستشفى للعلاج.

وقد أحتجز بصورة غير قانونية المفاوض الرئيسي من الجانب الصربي، خلال الحوار التقني مع بريشتينا. وتعرض للمضايقة والضرب وتقييد اليدين بالأصفاد وتم الطواف به في آخر الأمر في شوارع بريشتينا في عرض مدبر لكراهية الغوغاء. لقد كان

سلوكا غير لائق وإهانة لم يسبق له نظير في تاريخ الدبلوماسية. وآمل أن يكون كل شخص قد رأى لقطات الكيفية التي تعامل بها برشتينا المفاوض الرئيسي من الجانب الصربي. كيف يمكن أن يُتوقع من السيد دجوريتش أن يجلس مرة أخرى على طاولة المفاوضات في أعقاب هذه المعاملة؟ وسعت بريشتينا لتبرير هذا السلوك بالزعم أنه م تم الموافقة على الزيارة التي قام بها السيد دجوريتش. وهذا عار عن الصحة تماما. فقد تم إرسال الإخطار بالزيارة في الوقت المناسب، وفقا للاتفاق المتعلق بترتيب الزيارات الرسمية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، أرسل الإخطار قبل وقت طويل من الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق. وممثلو الاتحاد الأوروبي على علم بتفاصيل هذا الأمر. ومن الصعب أن نفهم ذلك التصرف على أنه أي شيء سوى استفزاز من جانب بريشتينا.

لقد وجه الحادث ضربة قوية للحوار، وهو يقوض السلام والأمن ليس لصرب كوسوفو وميتوهيا فحسب بل للمنطقة برمتها. إن الحادث لدليل دامغ على حالة عدم الاستقرار في الحالة في الإقليم وعلى السرعة التي يقع بها السلم والأمن الدوليين ضحية للأعمال الأحادية الجانب وغير المسؤولة. لقد شعرنا بالصدمة إزاء ما حدث في كوسوفو وميتوهيا في ذلك اليوم، كما أننا شعرنا بخيبة الأمل لعدم وجود استجابة مناسبة من الاتحاد الأوروبي، ميسر الحوار. وعلى وجه الخصوص، يفترض ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الإشراف على سيادة القانون، بما في ذلك سلوك شرطة كوسوفو. كما أن قوة كوسوفو غضت الطرف عن الإجراءات التي اتخذتها وحدات الشرطة الخاصة التابعة لكوسوفو، على الرغم من الاتفاقات السابقة التي كان ينبغي بموجبها أن تمنع أفراد وحدات الشرطة الخاصة من المجيء إلى الجزء الشمالي من الإقليم، الذي يضم غالبية من السكان الصرب وحيث وقع الحادث المحزن.

وأود أن أذكر بأنني وقعت على اتفاق بروكسل إلى جانب هاشم ثاتشي وكاثرين آشتون. وقبل التوقيع على الاتفاق، كنا في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل حيث تولى الأمين العام آنذاك راسموسن المسؤولية من قوة كوسوفو لمنع دخول أي قوات مسلحة إلى الأراضي ذات الأغلبية من السكان الصرب من دون موافقة. لماذا، إذن، وقع هذا الحادث؟ وينبغي عدم التسامح تحت أي ظرف من الظروف مع التهديدات واستخدام القوة؛ وتجب إدانتها بشكل واضح لا لبس فيه وبدون تحفظ من جانب جميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة. أود أيضا أن أذكر أن ماركو دجوريتش أتى إلى كوسوفو للتكلم بشأن حل سياسي لمشكلة كوسوفو. ولم يأت لإشعال شرارة الانتفاضة أو للقيام بأي شيء مخالف لحوار بروكسل. هل شهد أحد أن ممثلا دبلوماسيا لأي دولة قد عومل بنوع المعاملة التي جرت في بريشتينا؟ فهذا هو رئيس فريق التفاوض الذي جلس قبل بضعة أيام على الطاولة مع الجانب الآخر، بالطريقة التي يجلس فيها أعضاء المجلس هنا الآن. أدعو أعضاء المجلس إلى تصور كيف سيشعرون لو كانوا قد سير بهم وأيديهم بالأصفاد عبر شوارع بلدة من البلدات، ومن ثم يتوقع منهم أن يتكلموا عن السلام. ومن الواضح ما كان المقصود. إننا نؤيد الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام بإجراء تحقيق شامل، مع اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة عدم احترام حقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون هناك قلق بالغ إزاء تطلع بريشتينا إلى تغيير وتوسيع نطاق ولاية ما يسمى بقوة أمن كوسوفو. وخلال اجتماع عُقد في الآونة الأخيرة في سكوبي، أتيحت لي الفرصة للاستماع إلى بويكو بوريسوف، رئيس وزراء بلغاريا، الذي يتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وهو يسأل هاشم ثاتشي ما إذا كان من الضروري أن يقع الحادث بتلك الطريقة. واتسم رد صربيا بضبط النفس. ينبغي أن يكون التطلع إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش مدعاة للقلق البالغ. وهذا لن يكون

انتهاكا سافرا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوف التقني العسكري فحسب، لكنه سيشكل أيضا خطوة رئيسية نحو زعزعة استقرار الحالة الأمنية في الإقليم وفي المنطقة بأسرها. وأود أن أشير إلى أن القرار لا ينص على إنشاء قوة مسلحة في كوسوفو؛ غير أنه ينص على قوة الأمن الدولية في كوسوفو بوصفها القوة العسكرية القانونية الوحيدة في كوسوفو وميتوهيا المسؤولة عن جميع الجوانب الأمنية في الإقليم. إن حماية المركز المحايد للقوة الأمنية الدولية ووجودها غير المنقوص أمر بالغ الأهمية لإنجاز ولايتها.

أود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لم يؤيدا عزم بريشتينا على إنشاء جيش كوسوفو، وأتوقع أنهما سيواصلان التمسك بموقفهما بثبات. أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى كون أن عددا من البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قد قبل اعتماد ما يسمى بملحقي كوسوفو العسكريين، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ينص القرار على أنه لا يمكن أن يكون لبريشتينا جيش أو وزارة الدفاع أو بالتالي، ملحقون عسكريون. وبموجب أي بند من بنود اتفاقية فيينا تم السماح لهذا أن يحدث؟ كيف يمكن أن يكون هناك ملحقون عسكريون في كيان معترف بها كدولة لا تملك جيشا؟

أود أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بحل جميع المسائل من خلال الحوار، وأننا قد أظهرنا قدرا كبيرا من النضج السياسي والمسؤولية في السنة الماضية.

وقبل خمس سنوات، وقعت شخصيا على ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا“، المعروف باسم اتفاق بروكسل. وكما قلت من قبل، فإن إبرام ذلك الاتفاق لم يكن سهلا بالمرة وأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجبه ليس سهلا. ومع ذلك، نفذنا غالبيتها، بما في ذلك العناصر السياسية الأكثر حساسية، مثل إدماج الشرطة والسلطة القضائية. كما تعهدت بريشتينا بالتزامات بتوقيعها على الاتفاق، وأهمها إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهي مسألة مشار إليها في نحو ستة من أحكام الاتفاق.

وأشدد على أن ذلك هو الجزء الرئيسي من الاتفاق وأنه الالتزام الذي لم تنفذه بريشتينا طوال هذه السنوات رغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، وبدلا من تحليل إنجازات الجماعة خلال السنوات الخمس الماضية، نواصل الحديث عن إنشائها حتى اليوم. إن إنشاء الجماعة يكتسي أهمية حاسمة وهائلة بالنسبة لصربيا وصرب كوسوفو وميتوهيا لأنها تهدف إلى حماية مصالحهم الحيوية وضمان الحفاظ على هويتهم وتحسين حياتهم اليومية في كوسوفو. ولا يمثل إنشاؤها بادرة حسن النية ولا يجب أن يكون كذلك، بل إنه حق وفرته وتكفله جميع الأطراف الموقعة على اتفاق بروكسل، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن تنفيذ الاتفاقات بشكل انتقائي وتعديلها من جانب واحد. ولا بد من إنشاء الجماعة وفقا لاتفاق بروكسل ومبادئه وخطة تنفيذه.

والتصريحات التي قد نسمعها من ممثلي بريشتينا، مثل أحدثها ومفاده أن إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية مرهون بمنح مقعد في الأمم المتحدة، إنما تؤكد على أن بريشتينا ليس لديها نية حقيقية للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق بروكسل وأنها عوضا عن ذلك تنتهكه بشكل صارخ. ويؤسفني أن أشير إلى أن رئيسة مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو انتهكت ولاية المكتب بالإعراب عن تأييدها لمنبر بريشتينا في تجاهل متعمد للاتفاق الذي يحمل ختم الاتحاد الأوروبي. ولدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه، بعد مرور خمس سنوات، تمارس بريشتينا الخداع بالشروع في تلك العملية، على الرغم من تقديم تأكيدات بأنه سيتم اتخاذ تدابير في ما يتعلق بإنشاء الجماعة. ونخشى من أن تلك العملية يُحتمل بقوة أن تكون خدعة سياسية أخرى

تهدف إلى تخفيف الضغط الدولي، وليست تعبيرا عن استعداد حقيقي لدى بريشتينا كي تمتثل أخيرا للالتزامات التي تعهدت بها. ولذلك، من الضروري أن يدعو مجلس الأمن بشكل موحد اليوم إلى إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية دون إبطاء. فالدعوات المتكررة إلى الطرفين للوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها غير مناسبة لأن أحد الجانبين قام بذلك فعلا ولم يفعل الجانب الآخر ذلك.

ولكفالة الامتثال لاتفاق بروكسل وتيسير تنفيذه والمحافظة على الاستقرار وإرساء سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا، فإن الوجود الدولي أمر أساسي. وفي هذا الصدد، يجب الحفاظ على الاختصاصات الحالية لبعثة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يجب تنفيذ التغييرات المحتملة تحت العين الساهرة لمجلس الأمن. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن هذه التغييرات ستؤثر على عمل البعثات الأخرى وأنها يجب أن تجري تغييرات هي الأخرى إذا كنا نريد لها الاستمرار في العمل دون معوقات. بيد أن نقل اختصاصات بعثة الاتحاد الأوروبي إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا سيؤدي إلى فقدان البعثة لحيادها حيال المركز وإلى التأكيد على كيان الدولة الزائف لكوسوفو.

ولا يفوتني اليوم أن أشير إلى الـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الصرب وسواهم من غير الألبان الذين جرى طردهم وإلى العدد الكبير من الكنائس والأديرة والمعالم الثقافية والتاريخية التي أُحرقت أو دُمرت. ويكشف التقرير عن أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سجلت ثلاث حالات عودة طوعية خلال فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير. وقد سمع أعضاء مجلس الأمن ذلك بصورة صحيحة – ثلاثة مشردين داخليا عادوا خلال ثلاثة أشهر من بين أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تم طردهم. فهل يعتقد المجلس أن هذا العدد كاف وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفع يده ويتوقف عن تهيئة الأوضاع اللازمة في كوسوفو وميتوهيا لتمكين المشردين داخليا من العودة ونيل حقوقهم؟ إن هذا هو أقل ما ندين به لجميع أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا. فهل حقيقة أن ١,٩ في المائة فقط من المشردين داخليا قد عادوا بشكل مستدام ليست حجة قوية بما فيه الكفاية لتأييد استمرار أنشطة بعثة الأمم المتحدة وتعزيزها؟

وتوفر الاعتقالات التعسفية عند معبر يارينيي مؤخرا أدلة وافية على العنف الذي تلجأ إليه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وعلى عدم وجود رغبة لدى بريشتينا في تعزيز الديمقراطية الحقة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي معظم الأحيان، تُستخدم قوائم سرية، تُعد أساسا استنادا إلى تقارير زائفة وأدلة ملفقة، للقيام بتلك الاعتقالات. وهي تهدف إلى إيجاد شعور بانعدام الأمن والخوف لدى الصرب في كوسوفو وميتوهيا والتأثير على حريتهم في التنقل وثني الأشخاص المشردين داخليا عن العودة. ولا يمكن توقع زيادة عدد العائدين ما لم يتم إيجاد حلول عامة لمعالجة المشاكل التي تعصف بهم يوميا. وللأسف، فإن قائمة المشاكل تطول وتشمل بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية، التمييز المؤسسي والتخويف وعدم المعاقبة على الكراهية القومية أو الدينية أو أعمال العنف العرقي وانعدام الأمن الشخصي وأمن الممتلكات وغياب سيادة القانون.

وأكرر التأكيد على أن الجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا يجب ألا تمر دون عقاب. وعملية مواجهة الحقيقة هي الخطوة الأولى نحو تحقيق المصالحة، ولكن من الضروري محاسبة كل الذين ارتكبوا جرائم على جرائمهم. ومن جانبها، خطت صربيا خطوات هامة في هذا الاتجاه. وعلى العكس من ذلك، لم يتم إنزال العقاب بمرتكبي الجرائم ضد الصرب وسواهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا حتى بعد مرور ١٩ عاما. ولا يمكن ولا يجب أن تعرقل المناصب التي يشغلها بعض الأفراد في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة السعي لتحقيق العدالة. ومما يثير

قلقنا البالغ أنه لم يتم حتى الآن تقديم أي لائحة اتهام في الدوائر المتخصصة بشأن الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو وأنه يجري الاستمرار في تأجيل بدء عمل تلك الدوائر. وخلال الفترة التي قضاها في منصب المدعي العام المتخصص، لخص ديفيد شويندمان هذا القلق جيدا:

”إن التسرع ليس صديقا للعدالة، ولا التأخير غير المُبرر. وكلما طالت المدة عقب ارتكاب الجرائم، ستبدو الجهود الرامية إلى التصدي لها أقل مصداقية وسيضعف الإدراك لمشروعية هذه الجهود“.

وفي سياق الالتزام بقوانينها، وبما يتماشى تماما مع القانون الدولي، لن تكف صربيا عن مقاضاة الأشخاص الذين توجد أدلة على أنهم ارتكبوا فعلا إجراميا من جرائم الحرب ضد السكان المدنيين في كوسوفو وميتوهيا. والقرار الأخير الصادر عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بإعادة إصدار إخطارات تتعلق بعدد من الأفراد متهمين بارتكاب جرائم في كوسوفو وميتوهيا أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

إن صربيا تحمي مصالحها القومية ومصالح الدولة، مع الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك، في المقام الأول، مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية. وستواصل استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية ضد المحاولات الانفصالية لبريشتينا، التي تشكل سابقة خطيرة اعتنقتها فعلا، كما شهدنا، الحركات الانفصالية في أجزاء أخرى من العالم. وإنني مقتنع بأنه لو كان أعضاء المجلس في موقف صربيا، لم يكن أي منهم ليتصرف بطريقة مختلفة. وتمثل جميع مساعي صربيا تجسيدا للجهود الرامية إلى حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، وبحكم الواقع، سلطة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الملزم قانونا، والذي يكفل سلامتها الإقليمية وسيادتها ويشدد على عدم مقبولية التدابير الانفرادية باعتبارها وسيلة لحل قضايا العلاقات الدولية. وأود أيضا أن أشير إلى أننا نشهد منذ بعض الوقت محاولات بريشتينا الرامية إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية – والتي كان آخرها طلبات الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية. وهذه المحاولات تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتؤدي إلى تسييس عمل تلك المنظمات بلا داع.

في الختام، أود أن أشكر جميع البلدان، التي لم تعترف بالإعلان الانفرادي لاستقلال كوسوفو، على دعمها المستمر والاحترام القائم على المبادئ لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما أشكر تلك التي سحبت اعترافها أو تفكر في ذلك. وأود أن أبلغ المجلس بأن سورينام وبوروندي ألغتا اعترافهما بكوسوفو. وأود أيضا أن أقول لأعضاء مجلس الأمن الذين يحتجون على قرارات سحب الاعتراف بأن احتجاجاتهم لا تسهم في التوصل إلى حل ناجع وفعال للمشكلة. فالدعم غير المشروط لجانب واحد ليس طريقة للتوصل إلى حل وسط. ونحن نعامل جميع أعضاء هذه المنظمة كأصدقاء وشركاء. وسنرحب بأن تكون المعاملة بالمثل، بما في ذلك زيادة الفهم لموقفنا وحججنا، ونحن نتوقع ذلك.

لقد كنا على نفس الجانب خلال الحربين العالميتين. وسنحتفل في ٢٨ تموز/يوليه بمرور ١٠٠ عام على رفع العلم الصربي لأول مرة فوق البيت الأبيض وجميع المباني العامة في الولايات المتحدة بناء على أمر الرئيس آنذاك وودرو ويلسون، تقديرا للمعاناة الهائلة التي كابدها الشعب الصربي في الحرب العالمية الأولى. ومن المتوقع أن يزور الرئيس الفرنسي ماكرون صربيا خلال هذا العام. وسيقوم، إلى جانب الرئيس فوتشيتش، بتدشين ”نصب الامتنان لفرنسا“ بعد تجديده، والذي كان قد أقيم لتخليد ذكرى التحالف التاريخي في الحرب العالمية الأولى. وسيُعقد مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان بشأن المستقبل الأوروبي لمنطقتنا في لندن في شهر تموز/يوليه. وتريد صربيا إيجاد مصالح مشتركة تربطها بالدول الغربية. وآمل أن يعلم

الجميع أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار دائمان في البلقان أو في أوروبا دون احترام مصالح صربيا والشعب الصربي، لأنها أكبر دولة وأكبر أمة في تلك المنطقة.

إن سياسة صربيا هي سياسة قائمة على السلام والروابط الاقتصادية والازدهار. ولذلك، أدعو جميع الأعضاء مرة أخرى إلى التركيز على السعي إلى التوصل إلى حل توفيقي ودائم لهذه المشكلة التي استمرت لعقود، لكي تصبح منطقة غرب البلقان بأكملها منطقة سلام واستقرار وأمن وثقة متبادلة على نحو دائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني، كالمعتاد، المشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه اليوم. كنت، قبل ثلاثة أشهر، في هذه القاعة عشية الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال كوسوفو (انظر S/PV.8176). لقد مر الآن عقد من الزمن على إقامة دولة كوسوفو، ومر وقت أطول من ذلك بكثير على نهاية الحرب. ومررنا بالكثير من الأحداث، بدءا بفترة طويلة من الاضطهاد والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان قبل الحرب والتي بلغت ذروتها بالتطهير العرقي. ورغم الظروف الصعبة والتحديات الهائلة، فإننا لم نستسلم قط. ومع استمرار الأمل في قلوبنا، ثابرنا وتمكنّا من إعادة بناء حياتنا من الصفر.

لقد تميزت الأشهر الثلاثة الماضية بذكرى استقلالنا وبأشياء ذكرتنا بالثمن الباهظ الذي دفعناه من أجل نيل حريتنا. فكل يوم هناك ذكرى. وكل يوم تتم إزاحة الستار عن نصب تذكاري جديد. ومن مييا إلى كوسك إلى أبريا، في البلدات والقرى في جميع أنحاء كوسوفو، يتحد الناس في تذكر التضحيات النبيلة لمن ضحوا بحياتهم.

وسيتخرج حوالي ٠٠٠ ٣٠ شاب من شباب كوسوفو من المدارس الثانوية في هذا العام. وسيكونون أول جيل من الخريجين الذين لم يشهدوا فظائع الحرب. إنهم الجيل الأول من أبناء كوسوفو الذين يولدون في بلد حر، ويكبرون دون أن يعرفوا الخوف من الاضطهاد ودون أن تخلف الحرب ندوبا في نفوسهم. إنهم ليسوا خائفين لأن الحرية هي كل ما يعرفونه. لقد ولدوا أحرارا وسيظلون أحرارا. إن ما يطلبونه منا هو مستقبل أفضل وتعليم أكثر جودة وفرص عمل أفضل. وهذا ما يستحقونه. لكنهم يطالبون أيضا بكشف حقيقة ما وقع في الماضي. ومن أجل المضي قدما حقا، فإنهم يطلبون إغلاق هذا الملف.

ولكن لا يمكن بناء الحقيقة والمصالحة استنادا إلى روايات كاذبة أو إلى محاولات يائسة للمساواة أخلاقيا بين الجانبين. وفي كل مرة آتي فيها إلى هذه القاعة، أشعر بأنني مضطرة لتذكير أعضاء المجلس بقصتنا وبما حدث في قلب أوروبا قبل ٢٠ عاما فقط: حرب وحشية خلفت مئات الآلاف من المذبوحين أو المفقودين أو المغتصبين. وقد ارتكبت كل هذه الفظائع، من كرواتيا إلى البوسنة إلى كوسوفو، بواسطة جهاز الدولة الصربية. وأنا أكرر هذه الحقائق اليوم، وسأستمر في تكرارها، لأن هذه هي الحقيقة الوحيدة. وإنه لأمر مثير للقلق بشدة أن نسمع التاريخ المحرف والمختلق لجيراننا الشماليين. إن روايتهم هي محاولة خطيرة لإعادة كتابة الماضي، وعلى هذا النحو لا مكان لها في هذه القاعة، أو أي مكان آخر في هذا الشأن، وقد حان الوقت لوضع حد لها.

ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أيها الأصدقاء الأعزاء، إدراك الحقيقة. في هذا العام، تم حذف كوسوفو من تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250). وأحصت منظمات إنسانية دولية ومنظمات غير حكومية محلية ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠ رواية عن جرائم اغتصاب منهجي وتعذيب ارتكبتها القوات الصربية

خلال الحرب في كوسوفو. ورغم وجود أدلة دامغة، لم يتم تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. إن تجربة كوسوفو مع الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وجهودها لمعالجة هذه المسألة تشكل مثالا قيما للمجتمع العالمي. وإذا ما تجاوزنا الشؤون السياسية، فإننا نتحدث عن حقوق الإنسان الأساسية، التي من المفترض احترامها على المستوى العالمي وبشكل غير مشروط. وبغض الطرف عن تلك الجرائم، فإننا نوفر مجالا لمجرمي الحرب المدانين ليس لتمثيلهم فحسب، ولكن أيضًا لإساءة استخدام الفضاء العام، وهذا ما يحصل في جوارنا. وأنا لا أعبر عن رأيي الشخصي بشأن المسألة، بل إنها شاغل أثاره مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، الذي قال

> ”خلال السنوات الأخيرة، دأب مسؤولون حكوميون صرب والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الصربية على الترويج لمجرمي الحرب من صربيا ... كأبطال ونماذج يُحتذى بهم ... [وهذا] أمر غير مقبول من جانب بلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي“.

ولا عجب أن نرى مبادرات لإقامة نُصب تذكارية لدكتاتور مثل سلوبودان ميلوسيفيتش.

وأنا أسأل المجلس: ما الذي ينم عنه ذلك فيما يتعلق بهوية أي مجتمع، ناهيك عن تطبيع العلاقات مع جيرانه؟ من المؤكد أن بذل محاولات لتخليد ذكرى حكام دكتاتوريين من خلال إقامة تماثيل لهم يكشف عن الكثير بخصوص وجود إصرار على تزوير الحقائق.

وفي هذه البيئة المشحونة، يبدو انتهاك الدولة لحرية التعبير عاديا جدا، شأنه في ذلك شأن التهديدات المنهجية التي يتعرض لها صرب كوسوفو الذين يريدون الانضمام إلى قوة أمن كوسوفو أو شرطة كوسوفو. وقد تم اعتقال العديد من صرب كوسوفو المحليين في صربيا لأنهم انضموا إلى قوة أمن كوسوفو.

ولأكن واضحة تماما بشأن هذه المسألة: لا تملك صربيا حق الاعتراض على إنشاء قوات كوسوفو المسلحة. فهذا قرار لا تتخذه سوى مؤسسات جمهورية كوسوفو. وفيما يتعلق بصرب كوسوفو، من الواضح أن هؤلاء الناس لا يريدون سوى عيش حياة أفضل والاندماج في بلدهم. غير أن طموحاتهم تسحق باطراد من قبل بلغراد التي تعمل على التعطيل، على جميع المستويات الممكنة، كما هو ديدنها بشأن معظم المسائل.

فقبل أيام فقط، منعت الحكومة الصربية فريقا للكاراتيه من كوسوفو من دخول صربيا، وبالتالي حرمت أطفالنا من المشاركة في بطولات الكاراتيه الأوروبية التي أقيمت في نوفي ساد. لقد تعرض للحظر أطفال. ويعلم المجلس مدى الجهود التي بذلتها كوسوفو لكي تصبح عضوا في جميع الاتحادات الرياضية، ومدى البهجة التي تشعر بها أمتنا برؤية رياضيينا من النساء والرجال وهم يلعبون ويتنافسون باسم بلدهم. ومع ذلك لا يزال يتعين علينا، حتى في يومنا هذا، مواجهة جميع أنواع العقبات التعسفية التي تقيمها صربيا. غير أن الرياضيين الكوسوفيين الشباب، بروحهم الرياضية الأصيلة، لم يلجأوا إلى الغضب أو الكراهية، حتى خلال واحدة من أصعب اللحظات المحزنة بالنسبة لهم. وبدلا من ذلك، بعثوا بأطيب تمنياتهم لجميع الرياضيين الآخرين الذين ذهبوا للمنافسة.

وذلك لم يكن حادثا معزولا. فهو جزء من نمط التعويق الذي يتضح من بيان أدلى به وزير الداخلية الصربي، في ٢٣ آذار/مارس، أشار فيه إلى أنه لا يريد أن يرى اشتباكات بين المشجعين والشرطة على أشياء لا يؤمنون بها وتتعارض مع مصالحهم.

وللأسف، يبدو أن حكومة صربيا لا تدعم بقراراتها سوى القسم العنيف والمدمر من المجتمع الصربي، على حساب أولئك الذين يُقَدرون السلام ويدعمون الحوار والتعاون ويرغبون في العمل واللعب والتنافس معا. وكما ذكرت بصورة مشتركة مبادرة

الشباب من أجل حقوق الإنسان في كوسوفو وصربيا، فإن العنف هو ما يجب إيقافه وليس الألعاب الرياضية. ويمكنني أن أضيف، بثقة تامة، أن الرياضة هي الدافع الوحيد لأطفالنا عندما سافروا إلى الحدود – ولم يكن لهم أي هدف سياسي على الإطلاق.

وعندما تتاح لنا الفرصة للحضور والمشاركة واللعب والتنافس، تتميز كوسوفو، بفضل جهود رياضيينا وفنانينا ونشطائنا على السواء، الذين يتألقون تألقا كبيرا ويبرزون قيمنا الأساسية. وقد حدث ذلك الأمر مع فريدة رشيتي التي انضمت إلى قائمة ١٠ من النساء الاستثنائيات من جميع أنحاء العالم اللواتي تقلدن جائزة المرأة الدولية الشجاعة لهذا العام. فالدكتورة رشيتي هي المؤسسة والمديرة التنفيذية لمركز كوسوفو لتأهيل ضحايا التعذيب. وقد أمنت الدكتورة روشيتي، من خلال ما يقرب من عقدين من البحوث والدعوة، إمكانية وصول ضحايا حرب كوسوفو من المدنيين إلى الرعاية الصحية والعدالة.

إن رياضيينا ليسوا وحدهم الذين صدتهم الحكومة الصربية. فقد منعت مجموعة من أعضاء برلمان كوسوفو مؤخرا من حضور مؤتمر إقليمي في بلغراد – في يوم أوروبا، من بين جميع الأيام. وكان المفترض في المؤتمر أن يعزز التعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي.

إن التزام حكومة كوسوفو بإقامة حكم ديمقراطي وشامل للجميع وفعال، يمكن أن يخدم شعب كوسوفو من دون تمييز، يبدأ بتعزيز سيادة القانون. وتلتزم مؤسساتنا بسيادة القانون. وهي تتناول المسألة بنهج واضح، من خلال إنفاذ سيادة القانون والمساءلة والاستجابة المؤسسية الفعالة والشفافية. فحكومتنا مركزة وملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي والإصلاحات ذات الصلة مسترشدة بخطة الإصلاح الأوروبية.

وقد صوت برلمان كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، محققا بذلك الشرط الأخير المتبقي للسفر بدون تأشيرة داخل منطقة شينغن. وإذ أنه من المؤسف أن نرى أن أعضاء البرلمان الصربي في كوسوفو قد رفضوا التصويت مؤيدين للاتفاق، في ظل تهديدات بلغراد وضغوطها المستمرة، فإن هذا دليل آخر على تأثير بلغراد في صرب كوسوفو. فينبغي السماح للصرب في كوسوفو بممارسة خياراتهم، من دون تهديد أو خوف من بلغراد.

وقد اتخذ عدد من مسؤولي الحكومة الصربية، خلال الشهر الماضي، سلسلة من الإجراءات المتعمدة التي تنتهك الاتفاق بين بلدينا، الذي ينظم زيارات المسؤولين ويحدد إجراءات لمثل هذه المناسبات. وقد توجت الحملة بحدث عام استضيف في كوسوفو، وحضره ماركو دجوريتش. وقد شكل ذلك انتهاكا واضحا، سبقته وتلته تصريحات مؤججة للمشاعر وثقت لها بوضوح بيانات عامة تخالف روح التطبيع والحوار والإدماج والسلام والاستقرار. وقد تعاملت شرطة كوسوفو بمهنية أثناء سير الأحداث، في جميع مراحل العملية. ويمثل احتجاز دجوريتش واعتقاله اللاحق إجراءات عادية لوكالات إنفاذ القانون. وهي نتيجة حتمية ردا على أي مثال على هذه الأعمال.

بيد أن ذلك الانتهاك تحديدا لم يكن عملا معزولا. فقد تم استخدام أساليب مماثلة تضرب عرض الحائط بالإجراءات المعمول بها وتتحدي سلطة مؤسسات كوسوفو، من قبل السلطات الصربية في مناسبات شتى. ولذلك، يتعين علي أن أكرر أن كوسوفو لا تتسامح مع الاستفزاز وتلتزم هي نفسها بالامتناع عن الاستفزاز. ويجب أن يفهم المسؤولون الصرب بأنه لا يمكن الدخول إلى كوسوفو بإذن من سلطات كوسوفو. وإذا ما عجزوا عن الحصول على مثل ذلك الإذن ودخلوا بلدنا على الرغم من ذلك، فإن مؤسسات كوسوفو ستستجيب باتباع الإجراءات، وفقا للدستور والقوانين السارية.

فما الذي سيحدث لو أنني أو أي مسؤول في الحكومة الكوسوفية، حاول دخول صربيا من دون إذن؟ والمسؤولون في الحكومة الصربية، عندما يمتثلون للإجراءات، يقومون بزيارات متكررة. ففي أعقاب تلك الحادثة، زار السيد دجوريتش كوسوفو.

ولم يحدث شيء لأنه حصل على التصريح اللازم واتبع الإجراءات.

وكوسوفو ملتزمة بتطبيع العلاقات مع صربيا. ونحن ملتزمون بالحوار وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوطيد السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان. وبعد يومين فقط سيجلس زعماؤنا معا على قدم المساواة في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي لغرب البلقان. وقد أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى أن الاتحاد الأوروبي لن يسمح بسيادة حالة الغموض والالتباس في المنطقة. وبالتالي، فإن على صربيا الاعتراف باستقلال كوسوفو في نهاية المطاف. وفي آخر الأمر، أصدرت محكمة العدل الدولية حكما قاطعا بشأن استقلال كوسوفو بناء على طلب صربيا.

وشكلت مؤسسات كوسوفو فريقا عاملا لإنشاء رابطة البلديات الصربية. وبالرغم من الضغط المكثف والاستثنائي الذي مارسته الحكومة في بلغراد، فمن المؤسف أن هناك إحجاما من السكان الصرب المحليين عن المشاركة في العملية. وما تريده بلغراد واضح تماما، بينما هم يريدون حلولا لمشاكل الأراضي، ومن ناحية أخرى، فإننا نريد حلولا مدنية في بريشتينا. ولا نرى أن ترسيم الحدود استنادا إلى الانتماءات العرقية سوف يسهم في تحقيق السلام والاستقرار. وكوسوفو جمهورية تنتمي إلى جميع مواطنيها. وفي حين نسمع عن الأرقام في هذه القاعة، أود تذكير المجلس بأن نحو ١٠٠ ٠٠٠ صربي فقط شاركوا في الانتخابات الأخيرة.

وإن في النظر إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو بوصفه من أكبر المخاطر التي تهدد الأمن الوطني الصربي خداعا للذات وضررا بصربيا نفسها. ونؤكد أن كوسوفو حرة ومستقلة، ولا شيء يغير ذلك إطلاقا. وأود أن أشدد أيضا على أنه من المضلل النظر لاستقلال كوسوفو باعتباره هزيمة لصربيا. والواقع أن صربيا لم تخسر شيئا، لأن كوسوفو لم تكن صربية أبدا. وقد تحقق استقلال كوسوفو بإرادة شعبنا وعزمه وتضحياته.

وأود أن أكرر القول أيضا أننا نعتقد أن الوقت قد حان لإغلاق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرى أيضا أنه يمكن استغلال موارد الأمم المتحدة بشكل أفضل، ولمجلس الأمن أن يختار الإبقاء على بعثة باهظة التكلفة في كوسوفو. وفي الواقع فلم يعد لتلك البعثة دور تؤديه هناك.

وكما ذكرت في بداية بياني، فإن شعب كوسوفو يود المضي قدما، وهو يريد إغلاق البعثة. ونتيجة لعدم وفائنا بذلك، فقد مضى بعضهم قدما وحققوا السلام الذي ينشدون، متجاوزين بذلك ماضيهم المؤلم.

وكان صعود الطفلة أرينتا مولا للمرة الأولى رحلة طويلة شاقة في التضاريس الجبلية الخطرة أثناء فرار والدتها وثلاثة من أشقائها في ربيع عام ١٩٩٩ من جراء الحرب الوحشية التي شنتها صربيا. ولم تكن تبلغ من العمر سوى سبع سنوات حين أصبحت لاجئة. ولكن الخوف الذي سيطر عليها من أن القوات الصربية قد تأخذ شقيقها أرغمها على تثبيت أقدامها في تلك التضاريس الزلقة الشديدة الانحدار. وقد رافقت أصوات المدفعية وبقع الدم رحلتها المروعة تلك إلى السلامة. ومع ذلك قررت أرينتا أن تضفي حُلّة من الجمال والبهاء على تلك التجربة. فقد أدركت أن كوسوفو بديعة نفيسة، وأن طبيعة بلدنا جميلة للغاية وأنه لا يمكن تذكرها إلا في ارتباطها بآلام الحرب وأهوالها. واليوم أصبحت أرينتا أول مرشدة سياحية في كوسوفو. فهي تصعد إلى قمم الجبال باعتزاز مع السياح القادمين من بلدان تمتد ما بين إسبانيا والصين وغيرهما، وبذلك تمكنت من تخطي الحدود التي رسمتها السياسة. وصممت أرينتا على أن تصبح رحلة هروبها

رحلة من الأمل بحياة أفضل وغد أفضل – وهو الأمل الذي تتشاطره أفئدة جميع مواطني كوسوفو.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى أعضاء مجلس الأمن.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته، وعلى العمل الجيد الذي يؤديه وفريقه في الميدان. وأشكر أيضا السفيرة تشيتاكو ووزير الخارجية داتشيتش على مشاركتهما اليوم.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة كوسوفو واستقلالها وسيادتها وتكاملها مع أوروبا والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وبالنظر إلى واقع استقلال كوسوفو، الذي تعترف به الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا ندعو صربيا وكوسوفو إلى العمل معا بأقصى قدر من التصميم على تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

وتؤكد الولايات المتحدة دعمها للحوار في بروكسل. ونعرب عن تقديرنا العميق لقيادة الاتحاد الأوروبي في ذلك الجهد. وستضمن مشاركة الاتحاد الأوروبي وتوجيهاته المستمرتين إحراز كلا البلدين تقدم نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ونحث القادة في كلا الجانبين على اغتنام هذه الفرصة لإبداء الإرادة السياسية الحقيقية والعمل معا من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

ويتطلب التطبيع أن يواصل كلا البلدين التنفيذ الكامل لالتزاماتهما في إطار حوار بروكسل. ونرحب بإطلاق كوسوفو عملية تشكيل رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، ونتطلع إلى مواصلة العمل في تعاون على هذه المهمة الهامة التي طال انتظارها. كما نتطلع إلى تعاون صربيا التام ومشاركتها لإنهاء تنفيذ اتفاق الطاقة. وقد ترتبت عواقب سلبية عن حالات التأخير الطويل في تنفيذ الاتفاق، ليس على المواطنين العاديين في كوسوفو فحسب، بل على المنطقة بأسرها وأوروبا أيضا.

وتشيد الولايات المتحدة بتصديق كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، وهو ما يعدُّ معلما سياسيا وخطوة هامة نحو التحرير الكامل لتأشيرات الدخول مع الاتحاد الأوروبي لصالح جميع المواطنين في كوسوفو. بيد أن الولايات المتحدة تتشاطر قلق الأمين العام إزاء تزايد التوترات بين بلغراد وبريشتينا، التي من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وسلامة المواطنين في كل من كوسوفو وصربيا. وتشهد على ذلك الأحداث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس التي أحاطت بإلقاء القبض على ماركو دجوريتش في ميتروفيتسا. ونحث جميع الأطراف على تجنب الاستفزازات وأن تركز عوضا عن ذلك على تطبيع العلاقات عن طريق الحوار.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع الشعور بالقلق تزايد التوترات في طائفة صرب كوسوفو في أعقاب مقتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش من صرب كوسوفو. وما زلنا نؤيد التحقيق الكامل والمحايد في ذلك من جانب مؤسسات كوسوفو، وندعوها إلى العمل على نحو عاجل وبالتعاون الكامل من جانب صربيا بغية تقديم الجناة إلى العدالة. ونحث أيضا المؤسسات الصربية على التحقيق في التهديدات الموجهة إلى صرب كوسوفو الذين انضموا إلى قوات أمن كوسوفو وبدأوا يسهمون إسهاما هاما في قطاع الخدمة العامة في البلد. وتتعارض التهديدات الخطابية والإجراءات القانونية المتخذة ضد صرب كوسوفو الذين اندمجوا في مؤسسات كوسوفو مع روح الحوار، ويجب وقفها فورا.

وكما ذكرنا من قبل، يجب على المجلس اتخاذ إجراءات لتصحيح نهجه الذي عفا عليه الزمن إزاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد طال انتظار الخفض التدريجي للبعثة وإغلاقها. وستكون المفاوضات المقبلة في إطار اللجنة الخامسة بشأن ميزانيات البعثات بمثابة تذكرة لمجلس الأمن

بالحاجة الماسة إلى غرس روح الانضباط المالي والمسؤولية والقيادة في إطار الأمم المتحدة. وليس هناك ما يبرر المبلغ المطلوب لتمويل عمليات البعثة البالغ قدره نحو ٣٨ مليون دولار. وبالرغم من تقديرنا للعمل الذي يؤديه الممثل الخاص تانين وفريقه، فقد تخطت البعثة أغراضها ويجب علينا تخفيضها. وينبغي تمديد الفترة المشمولة بتقرير البعثة إلى ٦ أشهر أو ١٢ شهرا وأن تعقد اجتماعات أقل بشأنها في المجلس.

يقضي المجلس وقتا بشأن البعثة يعادل، أو يزيد، عما يقضيه بشأن بعثات تعمل في بيئات أمنية متقلبة لا غنى عنها للحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين. علينا توجيه وقت مجلس الأمن وجهده إلى الشواغل الملحة لحفظ السلام. نحن نرحب بالإعراب عن التأييد لعدد أقل من جلسات الإحاطة بشأن البعثة، ونطلب موافقة المجلس على هذا التغيير.

أخيرا، ما زلنا نؤيد عضوية كوسوفو في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونشجع بقوة جميع أعضاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تأييد عضوية كوسوفو خلال الجمعية العمومية لتلك المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر. إن كوسوفو تفي بجميع معايير العضوية، الأمر الذي سيعزز القدرة الجماعية لدوائر إنفاذ القانون الدولية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالأشخاص وجرائم الفضاء الإلكتروني وغيرها من الأنشطة الإجرامية في منطقة البلقان الحاسمة الأهمية. ونشجع أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف بعد بكوسوفو على الانضمام إلى أكثر من ١١٠ دول أعضاء اعترفت علنا بكوسوفو كدولة مستقلة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في كوسوفو. وأرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، وأشكره على بيانه. كما أشكر السفيرة فلورا تشيتاكو على بيانها.

وأحطنا علما بما قاله السفير تانين في بداية بيانه فيما يتعلق بمدى تدهور نوعية الحوار بين الطرفين.

ما فتئ موقفنا بشأن المسألة قيد النظر ثابتا وواضحا. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لتعامل الطرفين بصورة مسؤولة مع التحديات التي تواجههما وللتسوية السلمية والودية لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا وفقا لاتفاق بروكسل حتى يمكن قيام سلام مستدام وموثوق بين الطرفين، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تكون هناك عدالة للجميع واحترام للحقوق. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو، فضلا عن جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء المشاركة الرفيعة المستوى من جانب الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الزيارات الرفيعة المستوى إلى بلغراد وبريشتينا في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. ونرحب أيضا باستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ندعو بلغراد وبريشتينا إلى مواصلة إظهار حسن النوايا والالتزام الإيجابي بالحوار بغية تطبيع العلاقات.

إن الجهود المتواصلة التي تبذل لتفعيل هيئات قضائية متكاملة في كوسوفو خطوة جديرة بالترحيب. غير أننا نشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ولذلك، فإننا نشجع تنفيذ جميع الاتفاقات القائمة، وفقا لاتفاق بروكسل.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تصاعد التوتر وتدهور العلاقات في أعقاب الحادث المؤسف في ٢٦ آذار/مارس. إن الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص لها بالفعل ما يبررها تماما. ويحدونا

الأمل في أن تواصل القيادتان في بلغراد وبريشتينا الحوار بحسن نية وأن تحافظا على روح إيجابية وبناءة بغية معالجة المسائل المعلقة والخلافات عن طريق الوسائل السلمية. يتطلب ذلك امتناع كلا الجانبين عن الأعمال والبيانات التي قد تسبب عداء عرقيا، وبذل الجهود لتهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى الحوار.

وتؤيد إثيوبيا تأييدا تاما العمل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم به في الاضطلاع بولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن مشاركتها ودعمها لتعزيز المصالحة بين الطوائف وتدابير بناء الثقة في الفترة المشمولة بالتقرير أمر جدير بالثناء. إن التطورات الأخيرة في الواقع جعلت من الضروري أن تواصل البعثة الاضطلاع بمسؤولياتها.

ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي والمصالحة بين الطوائف وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونقر أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بكوسوفو، ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وعلى قوة كوسوفو لإسهامهما القيم في كوسوفو في مجالي سيادة القانون والأمن.

في الختام، أود القول بأن الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة سيتم ضمانهما في نهاية المطاف عندما يتوفر لدى الجانبين الإرادة السياسية والتصميم. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشجع كلا الطرفين على مواصلة الالتزام بالحوار والتفاوض بغية إيجاد حل مقبول للطرفين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الوافية. ونعرب عن التقدير والترحيب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، وسعادة السفيرة فلورا تشيتاكو، على بيانيهما.

تدعو بوليفيا إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة جمهورية صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. يظل ذلك القرار ساريا بالكامل، مما يتطلب الإشراف المستمر من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أن أي محاولة لتحويل قوات أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة ستشكل انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللقانون الدولي. وندعو السلطات في كوسوفو إلى الامتناع عن هذه الإجراءات.

في الوقت نفسه، فإننا ننظر بقلق بالغ ونَدين أعمال العنف خلال زيارة مدير مكتب الحكومة الصربية، ماركو دجوريتش، إلى كوسوفو وميتوهيا في ٢٦ آذار/مارس. ونحث سلطات كوسوفو على تجنب هذه الحوادث، ونحض الطرفين على الامتناع عن الخطاب المؤجج للمشاعر، الذي لا يفعل شيئا سوى الانتقاص من فرص أي ترتيب مستقبلي بين بلغراد وبريشتينا، وتقويض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطرفين. وبالمثل، فإننا ندعو السلطات للتحقيق في تلك الأحداث.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء بطء التقدم المحرز في التحقيق في اغتيال السيد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم حزب المبادرة المدنية ''الحرية، الديمقراطية، العدالة''، لصرب كوسوفو. وما دام التحقيق متعثرا، سيستمر تقويض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو. ولذلك، ندعو السلطات المختصة إلى مضاعفة جهود التحقيق في الأحداث التي أفضت إلى اغتيال سياسي صرب كوسوفو في ١٦ كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بالدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو، نؤكد من جديد أن سيادة القانون وتطبيقه على نحو محايد لا غنى عنهما لمكافحة الإفلات من العقاب. يجب محاسبة مقترفي جرائم الحرب على أعمالهم، بغض النظر عن ظروفهم أو أصلهم. وفي هذا الصدد نأمل أن تفي

سلطات كوسوفو بمسؤولياتها والتزاماتها عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وتقدر بوليفيا جهود الاتحاد الأوروبي والوساطة التي تقوم بها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بهدف المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة. وفي رأينا، من الأهمية بمكان أن يمتثل الطرفان للتعهدات التي التزما بها في المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، فإننا نشجعهما على بث طاقة جديدة إلى عملية الحوار التي يبدو أنها تعثرت بعد استئناف لفترة وجيزة.

كما ندعو الطرفين إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار مع الامتثال للالتزام بالتفاوض، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. وعلى نفس المنوال، ينبغي إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، المنصوص عليها في اتفاق بروكسل قبل أكثر من أربع سنوات، وفقاً للاتفاق؛ وعدم القيام بذلك سيتعارض مع الاتفاق. وندعو سلطات كوسوفو إلى احترام ما اتُّفق عليه وإحراز تقدم في هذا الصدد من أجل ضمان الأمن والحقوق للصرب في كوسوفو وميتوهيا.

إننا نقدر العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وفقاً للولاية المسندة إليها في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وندعو البعثة إلى مواصلة العمل على بناء الثقة بين الطرفين واللجوء إلى المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوترات واستخدام الوسائل السلمية للبحث عن حلول توافقية وتعزيز الحوار السياسي واحترام الحقوق، صونا للسلام، على نحو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ونشيد أيضاً بالعمل الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة القيام به من خلال عملها مع السلطات البلدية وممثلي إقليم كوسوفو في حماية حقوق الطوائف وتشجيع المصالحة في ما بينها وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالتعاون بين الجماعات العرقية وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخلياً، فضلاً عن عملها في توفير خدمات التصديق على الوثائق. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلّط الضوء على أهمية عملها في الفترة الماضية بشأن المساواة بين الجنسين والأنشطة التي اضطلعت بها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

وأخيراً، وفقاً لما بيّنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2018/407)، ندعو المجتمع الدولي إلى التبرع للصندوق الاستئماني المنشأ لتنفيذ مشاريع المساعدة المجتمعية لصالح طوائف الأقليات من الروما والمصريين والأشكاليا المتضررين جراء التسمم بالرصاص في كوسوفو، من أجل تلبية احتياجاتهم في مجالات الصحة والتنمية الاقتصادية والهياكل الأساسية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته الإعلامية.

في شباط/فبراير، احتفلت المملكة المتحدة بمرور ١٠ سنوات على إقامة علاقات دبلوماسية مع كوسوفو. وفي الشهر نفسه، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية لمنظور توسيع ذي مصداقية يتعلق بمنطقة غرب البلقان. ولم يتم التغاضي عن الفرصة المتاحة لكوسوفو هنا. ومن خلال تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، ستتاح لكوسوفو فرصة لإحراز تقدم في مسارها الأوروبي.

ونرحّب بالمعالم الهامة التي بلغتها كوسوفو منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.8176)، بما في ذلك التصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود. إن علاقات حسن الجوار سمة أساسية من سمات أي ديمقراطية أوروبية، وهي بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان الأوسع نطاقاً. ونشجّع صربيا وكوسوفو على مواصلة إحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. فإحراز تقدّم أمر حيوي لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة، وكذلك

في البلدين نفسيهما. والأعمال والتصريحات الاستفزازية من كلا الجانبين غير مفيدة بالمرّة ومثيرة للعداء.

وتظلّ أولويتنا في كوسوفو هي تعزيز سيادة القانون، وما زالت التحديات قائمة. ونرحّب بالالتزام العلني للرئيس ثاتشي بالتقيد بالتزامات كوسوفو من خلال الدوائر المتخصصة. ونرحّب أيضاً بالتعجيل بتعيين جاك سميث في وظيفة المدعي العام المتخصص في كوسوفو، فضلاً عن الاستمرارية التي توفرها الدائرة المتخصصة في السعي لتحقيق العدالة للضحايا.

وننوه بأن رئيس الوزراء هاراديناي طلب إعادة النظر في اعتقال الرعايا الأتراك وترحيلهم. ويجب على كوسوفو، بوصفها مؤيدة للقيم الديمقراطية، أن تواصل إعطاء الأولوية لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الدولية في جميع مؤسساتها.

ولا يزال التحقيق في وفاة أوليفر إيفانوفيتش جارياً بوضوح. وقد كنا واضحين في توقعنا أن تجري المؤسسات المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحقيقا شاملا وكاملا لتقديم المسؤولين إلى العدالة في أقرب فرصة ممكنة. ولكن نتوقع من صربيا، وبنفس القدر، أن تمتنع عن أي أعمال استفزازية يمكن أن تزيد من حدة التوترات وأن تدعم جهود التحقيق بطريقة منفتحة وبناءة.

لقد ساعد العمل الشاق لآلاف من موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتفانيهم في إحلال السلام في كوسوفو. ويرجع الفضل جزئيا في الحالة الراهنة إلى عملهم. وندرك أيضاً التزام كوسوفو بالسلام والاستقرار والمصالحة والازدهار. وستبقى المملكة المتحدة داعما فخورا لكوسوفو في سعيها إلى تحقيق كامل إمكاناتها.

وبالنظر إلى حجم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر والاستقرار النسبي والتقدم المحرز على أرض الواقع في كوسوفو، فإن إنفاق مجلس الأمن لكل هذا الوقت في مناقشة الحالة في كوسوفو وتخصيصه موارد كثيرة جدا لذلك أمر غير مناسب وغير فعال بوضوح. وتنضم المملكة المتحدة إلى سائر أعضاء المجلس الأوروبيين في اعتقادهم الراسخ بأن الحالة في كوسوفو تتيح إجراء تخفيض كبير في الدورة الحالية للتقارير والجلسات. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تركيز جهود البعثة لكفالة أن تكون الموارد التي تنشرها الأمم المتحدة مصممة تماماً بما يتناسب مع الحالة على أرض الواقع. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نتطلع إلى إجراء استعراض استراتيجي للبعثة في الوقت المناسب.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته بشأن التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة في كوسوفو. كما أود أن أشكر معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/407) وفي الإحاطة التي قدمها السيد تانين، لا تزال الحالة في منطقة كوسوفو معقدة وهشة. وفي هذا الصدد، لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ذا أهمية وهو يوفر الأساس القانوني الرئيسي لحل مسألة كوسوفو. وتحترم جمهورية غينيا الاستوائية سيادة جمهورية صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها هذا البلد من أجل تيسير إيجاد حل سياسي وسلمي وشامل للجميع للحالة.

ونود على وجه الخصوص أن نسلط الضوء على استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، والذي نأمل أن يساعد في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق بروكسل مثل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ونود أيضاً أن نشيد بمختلف المبادرات الجارية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة على أرض الواقع، والتي يتم

الاضطلاع بها لتعزيز الحوار والثقة والشراكات بين الطرفين من أجل بناء السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة. وتتطلب كفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو بذل الطرفين لجهود بغية مواصلة الحوار. ولهذا السبب، نشجعهما على مواصلة مساعيها الرامية إلى تحقيق الاستقرار على أرض الواقع، مع مراعاة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وإزاء هذه الخلفية، نتشاطر الشواغل المشار إليها في التقرير بشأن التصاعد الأخير للتوترات بين بريشتينا وبلغراد، والذي يمكن أن يؤثر على السلام والاستقرار في منطقة البلقان. وترى غينيا الاستوائية أنه من غير المقبول أن يجري القبض على السيد ماركو دجوريتش، مدير مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا في حكومة صربيا، واحتجازه أثناء زيارته إلى كوسوفو في ٢٦ آذار/ مارس. وبالمثل، فإننا نشير مع القلق إلى بطء التقدم المحرز في التحقيق في مقتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش، وهو من صرب كوسوفو، في ١٦ كانون الثاني/يناير. وندعو إلى التحقيق بصورة فورية في هذين الحادثين.

وتلك التحديات لا تؤدي سوى للإضرار بالثقة فيما بين مختلف الطوائف وتزيد من خطر التطرف المصحوب بالعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي، مما يجعل المجتمعات أكثر عرضة للصراع.

ولهذه الأسباب، ندعو الطرفين إلى تكثيف جهودهما الرامية إلى تحسين سيادة القانون وتعزيز التنمية والسلام والأمن في كوسوفو وضمان علاقات طيبة تسودها الثقة بين الطوائف في أنحاء كوسوفو. إن مسألة كوسوفو معقدة بسبب مسائل حساسة كالمصالحة الوطنية التي تشمل رفاه الأفراد وحماية حقوق جميع السكان والطوائف في كوسوفو. ولذلك، يجب على طرفي النزاع الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوتر ومنح الأولوية بدلا من ذلك للأعمال التي من شأنها أن تعزز السلام والثقة، الأمر الذي سيفضي بلا شك لإيجاد حل نهائي يرضي الجميع.

وفي الختام، نعتقد أنه يجب على جميع الأطراف مواصلة العمل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاقات القائمة، حتى يتسنى لها التوصل من خلال الحوار إلى حل سلمي ودائم لمصلحة الجميع. وفي ذلك الصدد، تؤيد غينيا الاستوائية وتشيد بولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والدعم الذي تقدمه إلى جميع الطوائف في كوسوفو. كما نقدر الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في السعي إلى إيجاد حل عادل للحالة في كوسوفو.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر صديقي العزيز، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونواصل الترحيب بالتعاون الجيد بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والشركاء الدوليين، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. سأركز على ثلاث نقاط اليوم، وهي مستقبل بعثة الأمم المتحدة، والحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وسيادة القانون.

أولا، مستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. شأننا شأن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن، نؤمن إيمانا راسخا بأن الحالة في كوسوفو تسمح بإجراء تخفيض كبير على دورة الإبلاغ الحالية. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تركيز جهود البعثة لكفالة أن الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة مصممة بما يناسب تماما الحالة على أرض الواقع. وفي ضوء ذلك، فإننا نتطلع إلى استعراض استراتيجي للبعثة على النحو الذي اقترحته بولندا في جلستنا المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.8176).

ثانيا، أنتقل إلى الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. نشيد بالممثلة السامية موغيريني على ما تبذله من جهود متواصلة في تلك العملية. كان استئناف المناقشات في آذار/مارس خطوة

هامة نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي التشديد على أن هذا الحوار في البلدين يتطلب الإرادة السياسية الصادقة وبذل جهد متضافر من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وندعو السلطات الصربية والكوسوفية إلى تجاوز التوترات الراهنة والبرهنة على التزامها بالحوار من خلال مواصلة المناقشات وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

نقطتي الثالثة تتعلق بأهمية سيادة القانون. لترسيخ السلام في نسيج المجتمع، يتعين على كوسوفو حماية وتعزيز سيادة القانون ومساءلة الذين ارتكبوا جرائم. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الخطوات الأخيرة التي اتخذتها كوسوفو من أجل إصلاح نظامها القضائي، لكننا نشير إلى أنه يتعين اتخاذ المزيد.

هولندا هي البلد المضيف للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو. وفي هذا السياق، يحدونا وطيد الأمل في أن تضطلع كوسوفو بكل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. لقد أثلج صدرنا التصديق مؤخرا على اتفاق ترسيم الحدود بين كوسوفو والجبل الأسود. ونعتبر ذلك علامة على التزام كوسوفو المتواصل بالسلام والمصالحة وعلاقات حسن الجوار.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد ظاهر تانين بشأن الحالة في كوسوفو. وتحيط بيرو علما بالبيانين اللذين أدلى بهما كل من السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة. كما نلاحظ مع القلق التوترات في الشهور الأخيرة. بيد أننا نؤكد على وجود إطار قوي وشامل ينص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل، للحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة.

وفي ذلك الصدد، نرحب باستئناف عملية الحوار السياسي الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب والاجتماعات التي عقدتها أفرقة المفاوضات الفنية. ونرحب أيضا بتصديق برلمان كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود – وهو تطور يعزز الاستقرار وتطبيع العلاقات في المنطقة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين الكوسوفيين.

ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق إزاء تكرار حوادث من قبيل توقيف السياسي الصربي، السيد ماركو دجوريتش، في كوسوفو وعدم إحراز تقدم في إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في البلد. ونرى أنه من الضروري لسلطات كوسوفو التعامل مع هذه المسائل الحساسة بقدر أكبر من الحرص.

كما نعتقد أنه من الضروري دعم وتعزيز سيادة القانون والثقة في المؤسسات. وهذا أمر ضروري لمنع نشوب صراع جديد وتوطيد السلام المستدام. وبالتالي، نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة باغتيال الزعيم السياسي أوليفر إيفانوفيتش.

ونلاحظ أيضا ضرورة تعاون السلطات الكوسوفية بشكل كامل مع الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص لكوسوفو المسؤولة عن الملاحقة القضائية في مزاعم الجرائم البشعة التي وقعت خلال النزاع في كوسوفو. ونود أن ننوه بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ولا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونرحب ببرامجها التدريبية لشرطة كوسوفو ونشجع على التعجيل باعتماد القانون الجنائي الجديد.

ونرى أيضا أن من المهم التحرك نحو السلام المستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز المصالحة والسياسات الرامية إلى الاعتراف بالأقليات وإدماجها، بما في ذلك تلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا. ونعتقد أنه يجب أن يطلب من النساء والشباب الاضطلاع بدور حاسم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وإيجاد رؤية مشتركة للمستقبل.

ونرحب بالمبادرات التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة للتشجيع على زيادة مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية والاجتماعية.

وعلى العكس من ذلك، يجب علينا رفض وشجب التدمير غير المشروع للتراث الثقافي المحمي، فضلا عن خطاب الكراهية الذي يؤجج التوترات بين الطوائف. ونود أن نختتم بالإعراب عن دعمنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فضلا عن قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما تبذله من جهود للمساعدة في بناء سلام مستدام في كوسوفو والمنطقة.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الوافية إلى المجلس حول تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الوارد في الوثيقة (S/2018/407). تؤكد دولة الكويت على دعمها الكامل للممثل الخاص في اضطلاعه بمهام عمله ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية لمساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسفيرة السيدة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما. سأركز في هذا البيان على التطورات السياسية والأمنية في كوسوفو.

أولا، التطورات السياسية. لقد اعترفت دولة الكويت باستقلال جمهورية كوسوفو في عام ٢٠١٣. وندعم كافة الجهود والمساعي التي تبذلها جمهورية كوسوفو لتعزيز أمنها واستقرارها وسيادة القانون والعدالة والتنمية والاستمرار في بناء مؤسسات الدولة.

كما ندعم الجهود التي تبذلها للاندماج مع الاتحاد الأوروبي. وندعو إلى مواصلة تكثيف الجهود لمواصلة الحوار تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين كوسوفو وصربيا من أجل التوصل إلى حلول دائمة للمشاكل العالقة بينهما، وبما يؤدي إلى تطبيع العلاقات، وإقامة علاقات حسن الجوار، وبما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي. نود هنا أن نشيد بالخطوات التي اتخذتها كوسوفو لتحقيق تقدم أسرع وأكثر اتساقا في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الأوروبية. ومن أهمها المصادقة على الاتفاق الموقع مع الجبل الأسود في عام ٢٠١٥ بشأن ترسيم الحدود بينهما.

نرحب باستئناف الحوار الذي يسره له الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا على المستوى التقني. ونحض الجانبين على الالتزام الكامل بتطبيق كل ما يترتب عليها من التزامات في إطار الحوار المتفق عليه، خاصة فيما يتعلق بإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو أمر ذو أهمية كبيرة في بناء الثقة بين الطرفين. نرحب أيضا بالجهود الرامية إلى تفعيل نظام قضائي متكامل في كوسوفو، بما يتماشى مع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا. وعليه، فإن الحوار الرفيع المستوى بين الجانبين الذي يسره الاتحاد الأوروبي لا يزال الإطار الأنسب لتسوية جميع المسائل العالقة بينهما. وهو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة.

ثانيا، التطورات الأمنية، نعرب عن قلقنا إزاء بوادر التدهور في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، لا سيما بعد إلقاء القبض على مدير مكتب حكومة صربيا كوسوفو وميتوهيا، السيد ماركو دجوريتش في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨. وندعو الجانبين إلى تحاشي الأعمال الاستفزازية والامتناع عن التصريحات التحريضية. كما نحض القيادة في بلغراد وبريشتينا على مواصلة معالجة المسائل المثيرة للقلق من خلال الحوار، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان التطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء بطء التحقيق في الاغتيال السياسي من جانب صرب كوسوفو، للسيد أوليفر إيفانوفيتش في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ونؤكد بأن الشكوك والاتهامات المتبادلة حول انعدام الأمن سوف تستمر في تقويض الجهود لبناء الثقة بين المجتمعات في جميع أنحاء كوسوفو.

في الختام، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما، والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الجانبين، وترسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة، وأن تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد وجميع الطوائف في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان فيها.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام والنائب الأول لرئيس الوزراء، ووزير خارجية صربيا، وسفيرة كوسوفو، السيدة فلورا تشيتاكو على إحاطاتهم الإعلامية. في ضوء الحالة التي وصفها الممثل الخاص، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، التزام الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، ولا بد من الاستمرار في الإشادة بذلك الالتزام. ترحب فرنسا، بوجه الخصوص، بأنشطة البعثة التي تشمل الجمع بين المجتمعات المحلية والنهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكما يفهم الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، يجب علينا أن نواصل الحرص على إعادة تنظيم عمل البعثة بحيث يجري تكييف موارد الأمم المتحدة بشكل كامل مع الحالة في الميدان. وفي الوقت الذي يجري فيها نقاش بشأن مستقبل عمليات حفظ السلام، من مسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل هذا التكيف، فضلا عن تنسيق عمل البعثة مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في كوسوفو.

ثانيا، إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل العمل مع منطقة غرب البلقان التي نشرت في ٦ شباط/فبراير تشهد على التزام بلدان الاتحاد الأوروبي تجاه بلدان غرب البلقان. وتشير الاستراتيجية بوضوح إلى المنظور الأوروبي بشأن تلك البلدان، مع التشديد على العمل المتوقع منها ليتسنى المضي قدما في ذلك الاتجاه. تقف فرنسا بثبات مع كوسوفو حتى تتمكن من مواصلة جهودها الإنمائية والتقدم الذي أحرزته على مدى ١٠ سنوات، ومعالجة المسائل التي تواجهها والوفاء باحتياجات شعب كوسوفو. إننا ندعو السلطات الكوسوفية إلى مواصلة جهود الإصلاح بهدف توطيد أركان مؤسسات كوسوفو، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونهيب بجميع القوى السياسية العمل من أجل بناء توافق سياسي في الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بمستقبل البلد. ونددين بشدة استخدام الوسائل العنيفة، من قبيل استخدام الغاز المسيل للدموع، لتعطيل عمل البرلمان.

يدرك المجلس التزامنا بتوطيد سيادة القانون في كوسوفو، وهي مسألة يجب السعي من أجلها، فضلا عن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. لقد رحبنا بالتطور الهام الذي تجلى في التصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود في ٢١ آذار/مارس، وكان ذلك نتيجة عملية شاقة ستساهم في تعزيز علاقات حسن الجوار على الصعيد الإقليمي. إن تقرير الأمين العام (S/2018/407) يبرز أيضا العمل الإيجابي الذي قامت به السلطات في كوسوفو لتوفير المزيد من الحماية لضحايا العنف الجنسي.

أخيرا، تأسف فرنسا إذ أنه منذ كانون الثاني/يناير الماضي، ما برحت عدة حوادث تلقي بظلالها على الحوار بين بلغراد وبريشتينا. يحض بلدي كل طرف على الامتناع عن أي عمل

أو تصريح من المرجح أن يؤدي إلى إثارة التوترات، والسعي إلى تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار ليتسنى تهيئة بيئة تفضي إلى التقدم الذي لا يزال يتعين إحرازه. أعرب الرئيسان الصربي والكوسوفي عن استعدادهما للمضي قدما نحو إبرام اتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ولا بد من التشديد على هذا الالتزام. على الرغم من الصعوبات التي قد تنشأ، يجب اتباع هذا المسار بشدة. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا هذا المنظور والعمل الذي تضطلع به السيدة موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية تحقيقا لتلك الغاية.

لاحظنا باهتمام استئناف الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو في صياغة النظام الأساسي للرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو أحد الالتزامات الأساسية المنصوص عليها في اتفاقات بروكسل. وتعتقد فرنسا أن اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين هو السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة للبلدين والأجيال المقبلة، كما ورد ذلك في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، وهو شرط مسبق بالنسبة لهما للمضي قدما على المسار الأوروبي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. ترحب الصين بحضور السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا وبالبيان الذي ألقاه. استمعت أيضا بعناية شديدة للبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

إن التسامح والمصالحة والتعايش السلمي تعزز المصالح الأساسية لجميع الطوائف العرقية في كوسوفو، وهو أمر حتمي لتحقيق التنمية. وفي الوقت الراهن، ما انفكت الحالة في منطقة كوسوفو تواجه العديد من التحديات المعقدة. وتأمل الصين من الأطراف المعنية أن تضع دائما رفاه السكان في المقام الأول، وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، والامتناع عن جميع الأفعال والخطب التي تؤدي إلى تصعيد التوترات، بالإضافة إلى كفالة السلم والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل أساساً قانونياً هاماً لحل مسألة كوسوفو. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والسعي إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف من خلال الحوار والمفاوضات.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل الشرعية للبلد إزاء مسألة كوسوفو، وتقدر جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها بلغراد وبريشتينا للاستمرار في تعزيز الحوار. ويحدونا الأمل أن يؤكد مجددا الجانبان التزامهما الراسخ بالتوصل إلى حل سياسي، وتنفيذ الاتفاقات القائمة، وبناء الثقة المتبادلة بشكل تدريجي، والتحلي بالإرادة السياسية والحكمة وتقديم تنازلات من جانب كل طرف لتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حل دائم ومقبول لجميع الأطراف المعنية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على اهتمامه بمسألة كوسوفو وأن يشجع كلا الطرفين على إجراء حوار صادق بهدف تعزيز التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص تانين، في الاضطلاع بولايتها والتعاون بصورة بناءة مع جميع الأطراف. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو العمل معا في تعاون وثيق للقيام بدور بنّاء في تحسين الوضع الميداني والتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التقدير للممثل الخاص

للأمين العام لكوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية بشأن الفترة المشمولة بالتقرير. كما نشكر معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما. وأود اليوم أن أتكلم بشأن خمس نقاط.

أولا، لا يزال هناك عدد من المسائل الحساسة التي لم تُحل بعد، مثل الافتقار إلى الثقة بين الطوائف والعدد الكبير من الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين. وثمة مسألة تثير بعض القلق، وهي الحادثة التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس بشأن السيد ماركو دجوريتش، مدير مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا في الحكومة الصربية. كما نلاحظ مع الأسف أنه لم يحرز أي تقدم في التحقيق في جريمة قتل الناشط الصربي أوليفر إيفانوفيتش التي وقعت في كانون الثاني/يناير. والمسألة التي تكتسي نفس القدر من الأهمية هي حماية الفئات الضعيفة، بمن فيها الروما والأشكاليا، والتراث الثقافي والتنوع الثقافي لكوسوفو.

ثانيا، نثني على الخطوات التي يتخذها الطرفان تحت رعاية السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، لمناقشة تنفيذ الاتفاقات من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى والتقنية في بروكسل في شباط/فبراير وآذار/مارس. ونحن نؤيد تماما دعوتها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

ثالثا، نود أن نشير إلى النساء والشباب. وفي هذا السياق، لا يزال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، يشكل مسألة ذات أهمية بالغة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لدور النساء باعتبارهن عناصر فاعلة لتحقيق السلام والأمن. ولا بد أن يشاركن مشاركة نشطة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار. وثمة حاجة أيضا إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، وإلى تقديم الدعم الكامل للشباب من جميع الأعراق وتوفير إمكانية حصولهم على التعليم وتنمية مهاراتهم من أجل تحقيق إمكاناتهم. فلدى الشباب قوة كبيرة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الثقة والسلام.

رابعا، نرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ترتيب اتخاذ قرابة ٤٠ تدبيرا لبناء الثقة من أجل تعزيز التعاون والثقة بين الطوائف، بمشاركة ممثلي الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائط الإعلام والمنظمات الدينية في مختلف أنحاء كوسوفو.

خامسا، نؤيد اتباع نهج يشمل الركائز بأسرها في كوسوفو، إذ من غير الممكن تحقيق لا السلام ولا الأمن ولا التنمية دون الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة الجنائية وتنفيذ إصلاحات ذات صلة بالإطار المؤسسي وحقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وقبل كل شيء، نود أن نسلط الضوء على أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية، والتي ينبغي إيجاد إمكانية لها من خلال استخدام نهج إقليمي مجدد ومبتكر واتباع الأمم المتحدة لأسلوب عمل أكثر كفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة وتوحيد أداء الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن السلام والاستقرار في كوسوفو يمكن تحقيقهما إذا التزم الطرفان بالاتفاقات وركزا على تعزيز الحوار والثقة بين الطوائف والاحترام المتبادل والتفاهم.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الجيدة بشأن الحالة في كوسوفو. ونرحب أيضا بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

سأركز في ملاحظاتي على التقدم المحرز وكذلك على التحديات الباقية في العلاقات بين صربيا وكوسوفو منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (S/2018/76). ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح تصديق برلمان كوسوفو، في ٢١ آذار/مارس، على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، الأمر الذي يشكل خطوة هامة في تطبيع العلاقات بين البلدين. ويعرب بلدي عن تقديره لتمكن الأحزاب السياسية من التغلب على خلافاتها على الرغم من أعمال العنف التي ترتكبها بعض أحزاب المعارضة في محاولات ترمي إلى عرقلة العملية.

كما يرحب وفد بلدي بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بين السلطات السياسية في بريشتينا وبلغراد في ٢٣ آذار/مارس في بروكسل، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، كجزء من الحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو. ويأمل وفد بلدي أن يستمر عقد هذا النوع من الاجتماعات توخيا لتحقيق المصالحة والتسوية النهائية لمسألة كوسوفو. وفي هذا الصدد، تود كوت ديفوار أن تؤكد من جديد دعمها لمواصلة الحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء بوادر التوتر المستمر بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك اعتقال السيد ماركو دجوريتش، كبير المفاوضين وممثل صرب كوسوفو وطرده لاحقا من ميتروفيتسا الواقعة في شمال كوسوفو في ٢٦ آذار/مارس. ويحث وفد بلدي صربيا وكوسوفو على إعطاء الأولوية للحوار البناء والكف عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تعرض للخطر احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين البلدين. كما يدعوهما وفد بلدي إلى إقامة علاقات حسن جوار. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، والذي سافرت ممثلته، السيدة موغيريني، إلى بلغراد في ٢٧ آذار/مارس للاجتماع مع القيادة الصربية لمناقشة تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

كمل لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء بطء وعدم تحقيق نتائج ملموسة في التحقيقات في جريمة قتل أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ”الحرية والديمقراطية والعدالة“، التي وقعت في ١٦ كانون الثاني/يناير. ونشير إلى أهمية تعزيز سيادة القانون في إطار مكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، تدعو كوت ديفوار مجددا إلى تنفيذ اتفاق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والتي ستكون بلا شك مصدرا رئيسيا للتهدئة وللتخفيف من حدة المناخ الاجتماعي والسياسي. ويحث وفد بلدي السلطات السياسية في كوسوفو على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لإزالة جميع العقبات التي تعترض إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

في الختام، يرحب بلدي مرة أخرى بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الحالة في كوسوفو وللجمع بين مختلف الطوائف. ويحث وفد بلدي صربيا وكوسوفو على إعطاء الأولوية للحوار من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعوق إقامة علاقات حسن جوار، إذ إن من واجب البلدين جعل منطقة البلقان منطقة مستقرة ومزدهرة، وهما قادران على ذلك، بحيث يمكن لمجتمعيهما العيش في سلام ووئام مع احترام تنوعهما السياسي والعرقي والثقافي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، وفريقه على عملهما وتقييمهما الموضوعي للحالة في كوسوفو. لا تزال البعثة تضطلع بدور هام في الإقليم. كما إننا ننوه بالجهود الشخصية للسيد تانين. ونرحب كذلك بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم. إننا

نتفق مع الوزير، إذ أعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة في الإقليم. وكذلك نؤيد تصميم قادة صربيا على تسوية جميع المسائل عن طريق الحوار الحضاري. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى بيان السيدة تشيتاكو.

إن الحالة في كوسوفو، حسب تقديرنا، ليست مجرد حالة عدم استقرار؛ بل إنها على النقيض من ذلك، آخذة في التدهور. فالعوامل السلبية مستمرة في التراكم. وهذه الحالة تستوجب جهودا دبلوماسية بناءة ومراقبة دولية صارمة، في المقام الأول، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بصفة خاصة طالما أننا نفهم أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تعتزم مغادرة الإقليم.

ولم يحرز أي تقدم حتى الآن في التحقيق في مقتل سياسي شهير من صرب كوسوفو – أوليفر إيفانوفيتش. فقد مضى وقت طويل على ١٦ كانون الثاني/يناير، وهو اليوم الذي ارتكبت فيه الجريمة. غير أننا لم نسمع، حتى الآن، أية معلومات موثوقة عن نتائج التحقيق. ولذلك فقد نشأ لدينا انطباع بأن السلطات في بريشتينا قد قررت، بعد أن حاولت وفشلت في أن تلقي باللوم على صربيا، أن تنسى موضوع التحقيق. ولكن يجب التوصل إلى الحقيقة في أقرب وقت ممكن، ويجب أن يكون مجلس الأمن على علم بذلك.

وبالإضافة إلى تلك المأساة، كانت هناك حادثة فظيعة، في ٢٦ آذار/مارس، في كوسوفو وميتوهيا – وهي الاعتقال الوحشي والمهين والعنيف لمدير مكتب الحكومة الصربية في كوسوفو، السيد ماركو دجوريتش. ونتيجة لذلك العمل الاستفزازي المنظم والوحشي، تعرض العشرات من الناس للضرب. ومن شأن ذلك النوع من العنف غير المبرر من جانب القوات الخاصة لبريشتينا أن يشكك في السلام الهش بالفعل في الإقليم. وقد تم تفادي سفك الدماء فقط لأن الصرب تصرفوا بمسؤولية. ويوضح هذا الخروج على القانون ضد الصرب حالة مؤسفة فيما يتعلق بإنفاذ القانون وحقوق الإنسان. فهي مختلفة اختلافا جذريا عن الصورة المشرقة لكنها افتراضية، التي رسمها الذين يناصرون استقلال الإقليم. إننا نشعر بالحيرة، في ذلك الصدد، إزاء التساهل الصارخ من جانب الوجود الدولي – قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي. فقد وقفوا مكتوفي الأيدي، وراقبوا من الهامش، ورفضوا العمل على تأمين النظام العام والسلامة.

إننا نعتقد أن هذا النوع من الترهيب ضد الصرب في كوسوفو وقمع عزمهم على حماية مصالحهم المشروعة أمر بالغ الخطورة ويمكن أن يؤدي إلى تجدد الاشتباكات المسلحة في كوسوفو. كما يمكن أن يزعزع الاستقرار في البلقان ككل. ولا يؤدي الخط الذي اختارته بريشتينا إلا إلى تأجيج الحالة وتقويض الجهود الطويلة الأمد للمجتمع الدولي في مجال بناء السلام بعد النزاع. ونود أن نخاطب الجهات التي لها نفوذ على بريشتينا وندعوها للضغط على من تدعمهم من أجل تخفيف حدة التوترات.

والمؤسف أننا نشهد عكس ذلك تماما. فبريشتينا تعتقد أنها تستطيع التصرف في ظل الإفلات من العقاب، مع السماح الكامل لها لتفعل ذلك. وهي تواصل، خلافا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الإعداد لتحويل قوات أمن كوسوفو الحالية إلى جيش مكتمل. ويساعدها في ذلك بعض وحدات منظمة حلف شمال الأطلسي المشاركة في قوة كوسوفو والتي، بقيامها بذلك، تتجاوز نطاق ولاية الأمم المتحدة. وتُستخدم قاعدة بوندستيل المغلقة خصيصا لتلك الأغراض. ويتم إعداد المقاتلين من ألبان كوسوفو للأعمال القتالية الفعلية. ونود أن ننبه المجلس إلى أنه من المهم، لمصلحة السلام والأمن في البلقان، وقف إنشاء قوة ستستخدمها الكيانات المتعنتة ضد الصرب في المقاطعة.

ولدينا كذلك أسئلة عن الإغلاق التام لقاعدة بوندستيل. وقد استند إنشاؤها إلى أهمية كفالة وجود دولي في إطار ولاية الأمم المتحدة، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وللمجتمع

الدولي الحق في الحصول على معلومات عن نوع الأنشطة العسكرية التي تجري في القاعدة. ومن الذين يتم تدريبهم هناك ولأي أغراض؟ وما هو نوع التدريب الذي يُجرى؟ إننا نعتقد أنه سيكون من المنطقي إدراج هذا النوع من المعلومات في التقارير الفصلية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما يساورنا القلق إزاء المعلومات التي تلقيناها منذ بعض الوقت من منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بحقيقة أن قيادة قوة كوسوفو ستوقف الاتصال بممثلي الاتحاد الروسي. ما الذي يتم إخفاؤه من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من قبل كيان دولي موجود في كوسوفو استنادا إلى ولاية الأمم المتحدة؟ إننا نأمل أن يسود صوت العقل وأن يُراجَع ذلك القرار الخاطئ.

إن الموقف الروسي بشأن كوسوفو لم يتغير، وهو يستند إلى الأطر القانونية الدولية التي تتجسد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يظل حجر الزاوية في التسوية في كوسوفو. ونحن نرى أن مسألة كوسوفو لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل السياسة، على أساس المفاوضات بين الأطراف بروح من النوايا الحسنة والقانون الدولي. وللأسف، علينا أن نسلم بأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا قد فقد مصداقيته.

لقد مرت أكثر من خمس سنوات منذ توقيع اتفاق بروكسل، غير أن الالتزام الرئيسي الوارد في هذا التقرير، الذي تم التوصل إليه برعاية الاتحاد الأوروبي – أي إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو – لم يُنفذ بعد. ونحن نشهد تراخيا من جانب الاتحاد الأوروبي، الوسيط الدولي. فهو لم يجبر ألبان كوسوفو على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعايته. ونتيجة لذلك، تقوض بريشتينا بشكل صريح تنفيذ التزاماتها، وترفض التخلي عن مطالبها غير الواقعية. وعلى النقيض من ذلك، نشهد نهجا بناء من جانب بلغراد للتصدي لمسألة كوسوفو من خلال البيان الذي أدلى به الرئيس فوتشيتش، مشيرا إلى استعداده للتوصل إلى حل توفيقي. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء تزايد الضغط على القيادة الصربية ومحاولات إجبار بلغراد على الاعتراف باستقلال كوسوفو كمسألة أمر واقع. ونأمل ألا تفرض على حوار بروكسل هذه الضغوط والإنذارات النهائية. فبدون ذلك، لا يمكننا أن نتوقع تحقيق نجاح في شكل حل طويل الأجل يكون مقبولا لدى الجميع.

ونعتقد أن الوقت ليس مناسبا للمضي قدما وربط ما يسمى بالتطبيع الكامل والشامل للعلاقات بين بلغراد وبريشتينا بجدول زمني مصطنع. فأولا، يجب علينا تنفيذ الاتفاقات السابقة تنفيذا كاملا، التي بدونها قد تتلاشى تماما الثقة الضعيفة أصلا بين أعضاء العملية التفاوضية. إن تنفيذ الاتفاق بشأن إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في صميم اهتمامنا.

ويجب علينا أن نشير إلى أنه لم تتخذ أي خطوات عملية فيما يتعلق بالدوائر المتخصصة في لاهاي للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو. لقد انقضت ثماني سنوات منذ صدور تقرير مارتي المتعلق بهذه المسألة. وهذه مشكلة خطيرة أخرى. ونحن نرى أن تأخير عمل تلك الهيئة تحت ذرائع مصطنعة أمر غير بناء. ونتوقع أن تبدأ الدوائر المتخصصة عملها في القريب العاجل وأن تكون شفافة قدر الإمكان. فجميع الذين ارتكبوا جرائم فظيعة، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، يجب أن يواجهوا العدالة وأن ينالوا جزاءهم العادل، بصرف النظر عن مواقعهم الحالية. وقد عُيّن المحامي الأمريكي، السيد سميث، في منصب المدعي العام ليحل محل السيد شويندمان الذي تقاعد في ٧ أيار/مايو. ونأمل أن يتولى منصبه بسرعة ويتوصل إلى نتائج ملموسة في شكل لوائح اتهام محددة في نهاية المطاف.

وليس مقبولا أيضا ارتفاع معدل اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2018/407)، لم يعد إلى كوسوفو سوى ثلاثة أشخاص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالنسبة للبعض، فإن تلك الحقيقة غير سارة ولكنها لا تزال الحقيقة.

وما تزال الهجمات على منازل وممتلكات الصرب الكوسوفيين والحرائق المتعمدة والتعديات وأعمال التخريب مستمرة. ويجب أن نولي اهتماما خاصا لضمان الحماية المناسبة للمواقع الأرثوذكسية في كوسوفو – من كنائس وأديرة. ويجب أيضا وضع حد للممارسة المدمرة المتمثلة في ازدراء الحساسيات وإهانة الصرب والأقليات الأخرى في كوسوفو. ويجب ألا نغض الطرف عن المسائل والمشاكل الحادة، مثل تلك القائمة في مجال مكافحة الإرهاب والفساد والجريمة، ولكن يجب علينا التصدي لها فعليا. فالوضع فيما يتعلق بهذه المسائل يبعث على القلق الشديد.

وفي الحالة الراهنة، يجب على المجتمع الدولي – بالنظر إلى الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو – أن يولي مزيدا من الاهتمام للحالة في كوسوفو وأن يسهم بنشاط في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. وبالنظر إلى هذه الظروف الراهنة وغيرها، نرى أن الدعوات المطالبة بخفض تواتر استعراض الحالة في كوسوفو في إطار مجلس الأمن غير لائقة بالمرة. وأود أن أذكّر من يتجاهلون هذه الحقيقة بأن بعثة الأمم المتحدة قد أنشأها مجلس الأمن، وأن مجلس الأمن وحده هو الذي لديه سلطة اتخاذ القرارات ذات الصلة في ذلك الصدد. والإعلانات الانفرادية باطلة ولاغية.

وختاما، أود التنويه إلى أن باستطاعة منطقة البلقان الغربية، بتاريخها الثري ومستقبلها القادم، أن تصبح منطقة للتعاون والتفاعل بدلا من التوتر والعداء. بيد أنه يجب علينا، تحقيقا لذلك، التخلي عن منطق المواجهة وتلك الممارسة التي تصور البلدان في المنطقة على أساس خيار خاطئ: هل أنت معنا أم ضدنا؟ وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن ما نحتاجه هناك هو العمل الجماعي على أساس الاحترام المتبادل، والاتحاد الروسي على استعداد للقيام بذلك.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته اليوم. كما أود أن أشكر نائب رئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما إلى مجلس الأمن.

ومثلما ذكر الأعضاء في المجلس من الاتحاد الأوروبي من قبل، فإن الحالة في كوسوفو تدعو إلى تخفيض وتيرة دورة الإبلاغ إلى حد كبير. وينبغي لنا أيضا أن نعيد تركيز جهود البعثة حتى يتسنى استخدام الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة بطريقة ملائمة أكثر للحالة في الميدان. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي للبعثة.

وقد أعيد تأكيد المنظور الأوروبي لكوسوفو في استراتيجية المفوضية الأوروبية لمنظور توسيع الاتحاد حقا لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة غرب البلقان، التي اعتمدت في شباط/فبراير. وسيتيح مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع في صوفيا فرصة أخرى للطرفين لإعادة تأكيد التزامهما السياسي بتعزيز هذه الجهود.

ونرحب بالتقدم المحرز منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.8176) ولا سيما تصديق جمعية كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، وهو ما يعدُّ تقدما هاما. ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن التصديق يدل على التزام كوسوفو بتنفيذ منظورها الإنساني.

وإذ نواصل المضي قدما، فإن من المهم الآن أن نستأنف العمل على خطة إصلاح حقيقية، وأن نكثف جهودنا في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا ندعو الحكومة والمعارضة إلى الانخراط في حوار بناء بهدف التغلب على المآزق السياسية الحالية والسماح بتعجيل الإصلاحات اللازمة.

ومن الضروري أيضا أن تواصل القيادة السياسية في كوسوفو احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء اعتقال الرعايا الأتراك وطردهم مؤخرا دون خضوعهم لإجراءات المحاكم العرفية. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في التحقيق في اغتيال أوليفر إيفانوفيتش.

ويجب التغلب على المأزق المستمر في تطبيع الحوار بين صربيا وكوسوفو. ويكمن مستقبل كليهما في إطار الاتحاد الأوروبي. ويكتسي تطبيع العلاقات أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والسلام والرخاء في منطقة غرب البلقان. وندعو بريشتينا وبلغراد إلى الوفاء بالتزاماتهما وإعطاء زخم جديد لعملية الحوار. وكما ذكرنا من قبل، فإن مسألة وضع كوسوفو يجب ألا تعوق المنظور الأوروبي للبلد أو عضويته في المنظمات الدولية.

وترحب السويد بالجهود الهامة المبذولة بشأن المرأة والسلام والأمن في كوسوفو. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصلين بالنزاعات والمشاركة السياسية للمرأة. ونؤكد مجددا أهمية دور المرأة في عملية التطبيع هذه.

لقد أسهمت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة إسهامات قيّمة للمساعدة في وصول كوسوفو إلى ما هي عليه اليوم. وتتيح عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال دعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الإطار الأنسب للتصدي للتحديات المتبقية. ويستطيع الزعماء في كوسوفو – بمواصلة العمل على تحقيق المنظور الأوروبي لكوسوفو، بدعم من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي – الوفاء بتطلعات شعبهم إلى مستقبل أفضل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته. وأود أيضا أن أشكر نائب رئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما إلى مجلس الأمن.

وأود أن أشاطر الزملاء الأوروبيين في القول بأننا نعتقد أن الحالة في كوسوفو تسمح بتخفيض دورة الإبلاغ الحالية إلى حد كبير. وينبغي لنا أيضا إعادة تركيز جهود البعثة حتى يتسنى استخدام الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة بطريقة ملائمة تماما للحالة في الميدان. وفي ضوء ذلك، تكرر بولندا التشديد أيضا على ضرورة إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. وقد مضى عشرون عاما على إنشاء البعثة، ونرى أن الوقت قد حان لإعادة تقييم أهميتها.

لقد اعترفت بولندا بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة، ونعرب عن ثقتنا في قدرتها على حل مشاكلها. وأود الآن التركيز على ثلاث نقاط.

أولا، أود التشديد على أهمية مواصلة الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، والذي ينبغي أن يؤدي إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن التطبيع الشامل للعلاقات. وعلاوة على ذلك، أود التشديد على أنه ينبغي تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها سلفا في إطار الحوار على وجه السرعة. وذلك شرط أساسي لكلا البلدين على طريق اندماجهما الأوروبي.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود التحدث عنها بأهمية سيادة القانون. ونشدد على ضرورة وفاء سلطات كوسوفو بالتزاماتها ودعم عمل الدوائر المتخصصة. ونحن على ثقة بأنها سوف تواصل القيام بذلك. وننوه أيضا بجهود كوسوفو الرامية إلى الارتقاء بنظام العدالة في البلد إلى مستوى المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأوروبي.

ويشكل قانون المحاكم والقانون المتعلق بالمسؤوليات التأديبية للقضاة والمدعين العامين، اللذين اعتمدا مؤخرا خطوتين هامتين

في ذلك الاتجاه. ويكتسي الدعم في مجال سيادة القانون الذي قدمته بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال السنوات الأخيرة أهمية بالغة.

ثالثا، وأخيرا، اسمحوا لي أن أرحب بالتصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود. إنها خطوة حاسمة صوب رفع القيود عن تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي وفي سبيل تحقيق مزيد من الاستقرار في المنطقة. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن بولندا تعتبر كوسوفو قادرة تماما على إدارة مستقبلها واستغلال إمكاناتها داخل الإطار المشترك للقيم الأوروبية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب السيد داتشيتش الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): لن أدخل في مجادلات مع السيدة تشيتاكو، لأن ذلك ليس هو قصدي. أولا، وكما سبق أن قلت في مرات عديدة، أود أن تكون هذه الاجتماعات بناءة، ولذلك، فإنني مرة أخرى، ي لن أعلق على ما قالته – وإن كان بمقدوري أن أفعل ذلك، بطبيعة الحال، مثلما فعلت.

وعلاوة على ذلك، أود أن أضيف شيئا إلى ما سمعته من ممثلي بعض البلدان الحاضرة هنا. ويسرني أن الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال كوسوفو وإنشاء العلاقات الدبلوماسية ذكرتها على نحو خاص ممثلة المملكة المتحدة. ولكنني أود أيضا أن أذكر بأن العام الماضي صادف الذكرى السنوية الثمانين بعد المائة لإقامة علاقات دبلوماسية بين صربيا والمملكة المتحدة. فقد كان أول قنصل بريطاني في صربيا هو دجورج لويد هودجز، الذي عيُن في عام ١٨٣٧. وآمل أن يكون ذلك مما يثلج الصدر أيضا، بالإضافة إلى ١٠ سنوات من العلاقات الدبلوماسية مع كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى أننا سنحتفل في العام المقبل بمرو ١٨٠ سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، إذ أن الروابط بيننا أُنشئت في عام ١٨٣٩. ويصادف هذا العام أيضا مرور ١٨٠ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد الروسي، التي بدأت في عام ١٨٣٨. وفي عام ١٨٨١ – قبل ١٣٧ عاما – أنشأنا علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وفي عام ١٨٩٩ – قبل ١١٩ عاما – أنشأنا علاقات دبلوماسية مع هولندا. وأنا أشير هنا حصرا إلى مملكة صربيا، وليس إلى يوغوسلافيا. وفي عام ١٩١٧ – قبل ١٠١ عاما – أقمنا علاقات دبلوماسية مع السويد. كما أقمنا علاقات دبلوماسية مع بولندا قبل ٩٩ عاما .

ولذلك، أود أن أذكر بأننا دولة عريقة تربطها بأعضاء المجلس علاقات ودية تقليدية. وفي الواقع، عندما يخرج الزائر من مقر وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، يمكن أن يرى لوحة جدارية وُضعت بعد الحرب العالمية الأولى، تصور بريطانيا على شكل امرأة تعتمر خوذة وتحتمي بدرع وتحمل رمحا ثلاثي الشعب وبجوارها أطفال يمثلون بلجيكا وصربيا بوصفهما البلدين اللذين قدما أكبر المساهمات وتكبدا أكبر عدد من الضحايا في الحرب. فقد فقدنا ٤٠ في المائة من أبناء سكاننا الذكور في الحرب العالمية الأولى. وبالتالي، أود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر في تلك الجوانب عند الحديث عن علاقاتنا ومشاكلنا – وخاصة بالنظر إلى أن هذه المسائل صعبة ومؤلمة جدا بالنسبة لنا.

وأطلب من المجلس إبداء مزيد من التفهم لرغبتنا في أن نكون شركاء مع جميع الدول الأعضاء. ولدينا تاريخ طويل من العلاقات الدبلوماسية طيلة عدة قرون. كما أود أن أطلب إلى المجلس أن يتذكر ذلك التاريخ، وما قامت به صربيا من أجل حلفائها في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولا أريد الخوض كثيرا في الماضي، لأن البعض قد يتهمني بالإفراط في استحضاره،

ولكن لا يمكن للمرء أن يضع خططا للمستقبل تستند حصرا إلى احترام مصالح كوسوفو. إن صربيا مستعدة لتقديم تنازلات، ولكن ذلك يعني احترام مصالح الجانبين.

والعديد من البلدان في العالم تواجه مشاكل مماثلة لمشاكل صربيا. وهي الآن تعيد النظر في قراراتها المتعلقة بالاعتراف بكوسوفو لهذه الأسباب ذاتها – لأنها تواجه الآن حركات انفصالية خاصة بها. فكيف يمكنها الاعتراف بهذه المبادئ في هذه الحالة وعدم الاعتراف بها في حالة أخرى؟ وربما يمكن القول بأن كوسوفو حالة فريدة من نوعها. والجميع يمكن أن يقول إن قضيته فريدة من نوعها. وعلاوة على ذلك، لا يتعلق الأمر بالكفاح من أجل تقرير المصير أو الحرية، لأن الألبان في كوسوفو ليسوا شعبا لم تكن لديه دولة خاصة به. إنه أقلية قومية عاشت في صربيا. والألبان، كشعب، مارسوا بالفعل حقهم في تقرير المصير من خلال إنشاء دولة خاصة بهم – ألبانيا. إن إقامة العلاقات الدبلوماسية على نحو أدى إلى الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة لا يعني أن نفس التحليل سيسود، مثلا، بعد ٢٠ عاما، عندما تظهر المشاكل.

ونحن لا نرغب في النزاع. إن صربيا بلد جاد، وبلد عريق شكل النظام الدولي على مدى عدة قرون فيما يتعلق بالمسيحية، وبأوروبا وبالعالم أجمع. يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عندما تتم دعوة البلدان الأخرى إلى الاعتراف بكوسوفو. ولن أدعو أبدا البلدان الأخرى إلى انتهاك السلامة الإقليمية لبلد آخر. ونود أن نكون شركاء مع جميع البلدان، لكن الشراكة تنطوي أيضا على أنه ينبغي لنا أن نتذكر أنه في هذا البلد وفي المملكة المتحدة قبل ١٠٠ عام، خُلد ''اليوم الصربي'' خلال الحرب العالمية الأولى. ويمكنني أن أعرض ملصقا لذلك اليوم في الاجتماع المقبل لمجلس الأمن.

فهل تغير أي شيء لدى الشعب البريطاني على مدى القرن الماضي؟ ربما يكون الأمر كذلك، ولكن نفس الشيء حدث في الولايات المتحدة. ويجب علينا جميعا هنا أن ندرك أن هذه ليست بالأكاذيب، بل حقائق تاريخية يمكن التأكد منها. ولهذا السبب، سنقوم في صربيا ببناء نصب تذكاري تخليدا لوودرو ويلسن، رئيس الولايات المتحدة، الذي حدد بوضوح علاقة بلده بصربيا – أكبر ضحايا الحرب العالمية الأولى – بوصفها بلدا أُدرج في قائمة ويلسن ذات ال ١٤ نقطة، وبلدا ارتكب خطأ تاريخيا فادحا بإنشائه ليوغوسلافيا وتمكينه الآخرين من التحرر من المحتلين الآخرين. وهذا خطأ سيتعين علينا أن ندفع ثمنه. أرجو من المجلس أن ينظر في ذلك.

إن المملكة المتحدة تقول إنها سعيدة بإحياء ذكرى مرور ١٠ سنوات على استقلال كوسوفو، ولكنني لم أسمع أن بريطانيا العظمى تشعر بالاغتباط لمرور ١٧٠ أو ١٨٠ عاما على إنشاء العلاقات الدبلوماسية مع صربيا. وينطبق الشيء نفسه على البلدان الأخرى أيضا. وصربيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يوجد فيه نصب تذكاري تكريما لفرنسا. ونحن نحب فرنسا مثلما أحبتنا فرنسا.

وهذه صفحات من التاريخ.

وسيقول البعض أن التاريخ ليس أمرا مهما. غير أن من لهم تاريخ لا يمكن أن يقولوا ذلك؛ فقط من لا تاريخ لهم يمكن أن يقولوا ذلك.

وأعضاء مجلس الأمن لهم تاريخ. ولذلك، أشكرهم على كل ما قالوه – سواء كان إيجابيا أو سلبيا بالنسبة لنا. لكل الحق في اختيار مستقبله. ونحن نتفهم أنه ليس هناك أصدقاء أو أعداء دائمون، ولكن هناك في الواقع أصدقاء دائمون. فلا تنهي الصداقات القديمة بسبب صداقات جديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت السيدة تشيتاكو الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد.

أولا، أثار العديد من أعضاء مجلس الأمن مسألة مقتل السيد أوليفر إيفانوفيتش. أعيد التأكيد، بالنيابة عن حكومة كوسوفو، أننا لن ندخر جهدا حتى نصل إلى مرتكبي تلك الجريمة البشعة. فقد كان السيد إيفانوفيتش مواطنا كوسوفيا. وقد كان من بين قلة من القادة الصرب المحليين الذين تكلموا بصراحة عن بريشتينا باعتبارها عاصمة للصرب المقيمين في كوسوفو. وقد تحدث علنا ضد التخويف والتهديد الذي تعرض له الصرب المحليين من جانب السلطات في بلغراد. ونحن نطلب من جميع الأطراف التعاون. وآمل أن آتي قريبا بنتائج إلى مجلس الأمن.

ثانيا، إنني أعيد التأكيد على أن استقلال كوسوفو ليس نتاج حركة انفصالية. فاستقلال كوسوفو جاء نتاجا للتفكيك غير التوافقي ليوغوسلافيا – الاتحاد الذي لم يعد قائما. وأحث كل من لديه أي شكوك بشأن مشروعية استقلال كوسوفو على قراءة فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/64/881). فالفتوى كانت واضحة لا لبس فيها. وصحيح أن كوسوفو دولة حديثة جدا، ولكننا كذلك أمة قديمة جدا. فيمكننا أن نشير إلى أي نقطة في التاريخ. لقد كنا موجودين على الدوام. إننا أوروبيون، ونعتز بالصداقات والتحالفات التي تربطنا بجميع الأعضاء. وآمل أن تتمكن كوسوفو قريبا من إقامة علاقات دبلوماسية مع صربيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.